التعريف وإشكالية الفئات المستهدفة
في المعاجم العربية الحديثة

علي أبولاجي عبدالرزاق
قسم الدراسات العربية والإسلامية
جامعة ولاية كوغي- أينغبا ـ نيجيريا

مقدمة

سيتناول هذا البحث قضية "التعريف" بوصفها إحدى الركائز الثلاث التي تقوم عليها الصناعة القاموسية - كما سمّاها الودغيري - وهي: جمع المادة اللغوية التي تتألف منها مدوّنة المعجم، ثم تحويلها إلى مداخل مرتبة بطرق معيّنة، وأخيرا تعريف هذه المداخل (المدوّنة، والترتيب، والتعريف)[١].

عرّف عدد من الباحثين مصطلح "التعريف" في إطار الصناعة المعجمية بطرق مختلفة؛ فقد عرّفه عبد المالك بـ"ملفوظ شارح لمفردة لغوية على نحو يجعلها مفهومة عند من يجهلها، بالاعتماد على استعمال مستخدمي اللغة لهذه الكلمة"[٢]. ويذهب تمام حسّان إلى أن وسيلة المعجم تقوم "بعد تعيين الهجاء والنطق على تحديد الكلمة تحديدا (غراماطيقيا) في مبدأ الأمر، ثم على شرحها من بعد ذلك من وجهتي النظر التاريخية والاستعمالية الحاضرة، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة، والاستشهاد على كل مدخل"[٣]. وذكر الودغيري في معرض حديثه عن قضية التعريف المعجمي أنه الباب: "الذي تعالج بداخله القضايا المتعلقة بكيفية تعريف المدخل، وتفسير معناه، واللغة الخاصة المستعملة في الشروح، والمعلومات التي ينبغي أن يشتمل عليها كل تعريف، والجوانب الضرورية التي تراعى للإحاطة بالمعرَّف، والوسائل المستعان بها للتوضيح والتمثيل والإفهام، وكيف يعالج تعدد المعنى للفظ الواحد، وما ينبغي تقديمه أو تأخيره من المعاني المتعددة..."[٤].

(١) الودغيري، عبدالعلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيّب الشرقي، ط١، منشورات عكاظ، الرباط- المغرب، ١٩٨٩م، ص:٢٨٧.

(٢) عبدالمالك، عبدالله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، (بحث تكميلي غير منشور لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص علوم اللغة العربية)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٨/ ١٩٩٩م، ص: ٦٠.

(٣) حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (د.ت)، ص: ١٢٢.

(٤) الودغيري: المرجع نفسه، ص: ١٢١-١٢٢.

ويلحظ على هذه الفقرات الثلاث (مع تفاوتها وتدرّجها في درجة الشمول) غياب مسألة الفئة المستهدفة وأثرها في طبيعة التعريف في كل معجم. ولعل الحق مع من ذهب إلى أنه يجب أن "تتغير طريقة التعريف بتغير الكلمة التي أريد تعريفها، وتغير الشخص الذي أعرّفه بمعناها"(١). وهذه ملحوظة جديرة بالنظر (مع أنها أتت من جهة غير متخصصة) تؤكد مبدأ أن المعجم اللغوي كتاب تربوي قبل كل شيء، ويجب أن يأخذ في الحسبان خصوصية الفئة المستهدفة في جميع عناصره الأساسية (المدونة، الترتيب، التعريف)، أي: يجب أن يكون حاضرا في ذهن صانع المعجم حين يعرِّف أيّا من مداخل معجمه أن التعريف في المعجم اللغوي العام "ليست له قاعدة مطردة أو ملزمة... فكل تعريف يؤدي إلى توضيح المعنى على الوجه المطلوب هو تعريف جيد"(٢). فكأني بأصحاب التعريفات الثلاثة السابقة (ومعهم أغلب صانعي المعاجم) يظنون أن دور الفئة المستهدفة ينحصر في قضيتي المدوّنة والترتيب وحسب.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن "التعريف" في إطار الصناعة المعجمية يعني: تلك المعلومات التي يقدمها صانع المعجم عن كل لفظ أو مدخل في معجمه، مستمدّةً من واقع استعمال أصحاب اللغة، بهدف توضيح مدلول اللفظ المعنيّ بالوسيلة التي يراها ملائمة لطبيعة اللفظ والفئة المستهدفة في المعجم دون حشو أو إخلال. وأصله اللغوي من: عرّف يعرّف تعريفا، والاسم منه "التعريف" بمعنى "تحديد الشيء بذكر خواصة المميّزة"(٣).

أما نطاق هذه الدراسة فلا يتجاوز البحث في كيفية تعاطي المعاجم العربية الحديثة مع حاجات جماهيرها المختلفة إزاء قضية "التعريف" وحدها من بين قضايا

(١) محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، ج١، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٦٥م، ص: ١٣٥.

(٢) الودغيري: المرجع نفسه، ص: ٣٣١.

(٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مادة (ع ر ف) ط٣.

الصناعة المعجمية الثلاث (المدوّنة، والترتيب، والتعريف)، ومن ثم وقع الاختيار على أبواب الباء من المعاجم العربية الحديثة الآتية: المعجم الكبير، والمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز (الصادرة كلها من مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، والمعجم العربي الأساس (الصادر من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). وجرى اختيار النماذج الأربعة للأسباب الآتية:

١. حداثة المعاجم الأربعة، فقد جرى إصدار كل واحد منها خلال القرن العشرين.

٢. كونها من وضع مؤسسات بحثية لها منزلة كبيرة في مجال الدراسات اللغوية العربية بصفة عامة، وفي الصناعة المعجمية بصفة خاصة.

٣. تنوّع جماهيرها واختلاف أهدافها، فالأول موسوعي، والثاني لغوي عام (ويستهدف كل واحد منهما فئة المثقفين)، والثالث موجّه إلى فئة المتعلمين من أبناء العرب، في حين يستهدف الرابع فئة المتعلمين من غير أبناء العرب.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي أفاد منها هذا البحث: دراسة عبدالله عبدالملك في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا بعنوان: (قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة)، ومع اشتراكي مع هذا الباحث في الهدف العام من دراسته من جهة، ومع إفادتي الكبيرة من دراسته في أغلب زوايا هذا البحث ـ كما سوف يبدو في الإحالات المتكررة عليها وفق ما تمليه الأمانة العلمية من جهة أخرى ـ فإن أبرز ما أختلف فيه مع هذا الباحث أسس الانطلاق في اختيار النماذج التي أقام عليها دراسته، فقد ذكر حينا أنه حاول "الوقوف عند أربعة نماذج رأيتها ممثلة زمانا ومكانا لهذه القواميس"(١). وأثبت حينا آخر أن هذه المعاجم الأربعة تمثّل المعجم العربي العام زمانا ونوعا (هذه المرة نوعا لا مكانا)؛ فالمنجد في نظره

(١) عبدالمالك: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ٤-٥.

يمثّل المعاجم الأولى؛ لأنه أُلِّف تأليفًا فرديًّا في بداية القرن العشرين، والمعجم الوسيط صدر عن هيئة لغوية في منتصف القرن العشرين، وصدر المعجم العربي الأساس عن هيئة ثقافية أواخر العقد التاسع من القرن العشرين، والمعجم العربي الحديث (لاروس) لخليل الجر يمثّل اتجاها جديدا في صناعة القاموس(١). كل ذلك يدلّ على أن قضية الفئة المستهدفة غير حاضرة في هذا الاختيار، كما يبدو أن قضايا الترتيب وحجم المدوّنة وزمن إصدار كل واحد من نماذجه الأربعة تطغى على هذا الاختيار أكثر من قضية التعريف التي قامت عليها الدراسة أساسا. أما في هذا البحث المتواضع، فأفترض أن الفئة المستهدفة والهدف المتوخّى من المعجم يجب أن يكون لهما حضور واضح عند تناول إشكالية التعريف، ومن ثم انطلقت من هذا الأساس في اختيار النماذج المقامة عليها الدراسة؛ حيث من المعلوم بالضرورة أن المعاجم اللغوية العربية والأجنبية لم تكن لتتعدد لولا تعدد أهدافها وتنوع فئاتها. فمن معجم موجه للمثقفين لتحقيق أهداف عامة أو خاصة، لغوية أو موسوعية، إلى آخر موجه للمتعلمين من أبناء اللغة أو غيرهم من الناطقين باللغات الأخرى.

تسعى هذه الدراسة إلى بحث مدى انعكاس الفئة المستهدفة (بوصفها متغيرا) على مختلف قضايا التعريف المعجمي، حيث ستقوم بإجراء مقارنات بين أربعة نماذج مختارة من المعاجم العربية الحديثة، على ضوء عامل الفئة المستهدفة في كل معجم؛ لعلها بذلك تتمكن من تقديم إجابات مقنعة عن التساؤلات الآتية:

١- هل تنوع المعاجم يقتضي بالضرورة تنوعا في تعريفاتها؟

٢- إلى أي مدى تختلف تعريفات هذه المعاجم تبعا لتنوع الفئات المستهدفة؟

٣- إلى أي مدى التزمت هذه المعاجم بتلبية حاجات الفئات المستهدفة في تعريفاتها؟.

(١) المرجع نفسه، ص:١٢.

بناء على ما سبق رأى الباحث تقسيم الدراسة إلى المحورين الآتيين:

١- المعجم العربي ومتغير الفئة المستهدفة.

٢- قضايا تعريف الدال والمدلول في المعاجم العربية حسب الفئات المستهدفة.

١. المعجم العربي ومتغير الفئة المستهدفة

لعل من المناسب تناول هذا المبحث من خلال محورين أساسين، أولهما: محاولة تحديد الحد الأدنى من تنوعات المعجم العربي على حسب ما تسمح به طبيعة هذا البحث المتواضع، حرصا على بقاء أجزاء البحث متلائمة قدر الإمكان، وذلك بانتقاء أربعة - فقط - من التنوعات الكثيرة للمعاجم العربية والأجنبية. ويتمثل المحور الثاني في محاولة البرهنة النظرية (قبل التطبيقية في المحاور اللاحقة) على ارتباط نوعية التعريف المعجمي بنوعية الفئة المستهدفة في المعجم المعيّن.

١ / ١: التنوع الفئوي للمعجم العربي الحديث:

حيث إن الدراسة المقارنة بين المعاجم العربية الحديثة في هذا المبحث تقوم على ضوء متغير الفئة المستهدفة من كل معجم على حدة، فَلْنُقَسِّمْ الجمهور المستهدف في هذه المعاجم إلى فئتين أساستين (فئة المثقفين، وفئة المتعلمين)[١]، كل فئة تشتمل على فئتين فرعيتين، ففئة المثقفين تشمل من يستخدم المعجم لهدف لغوي بحت، ومن يستخدمه لبحث موسوعي. أما فئة المتعلمين فتشمل أبناء اللغة الناشئين على أساليبها منذ نعومة أظفارهم، وغير أبناء اللغة من الناطقين باللغات الأخرى.

١ / ١ / ١: المعجم اللغوي العربي العام:

إذا افترضنا أن المعاجم العربية العامة القديمة (أمثال: العين، والصحاح، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وغيرها)، معاجم لغوية في الأساس، فمن الصعوبة بمكان

(١) تشمل فئة المثقفين (حسب هذا البحث) كل من اجتاز مرحلة التعليم العام إلى التعليم الجامعي، واقصد بفئة المتعلمين من دون ذلك.

البتّ بهذا الافتراض إزاء المعلومات الموسوعية المتفاوتة التي لا يكاد يخلو منها أي واحد من تلك المعاجم، وإن كان القاموس المحيط أول هذه المعاجم في منح المعلومات الموسوعية عناية خاصة. فلعل الأحرى ـ والحالة هذه ـ عدّ المعاجم العربية القديمة لغويةً وموسوعيةً في آن واحد، مع غلبة الهدف اللغوي في معظمها. ومن الواضح أن الجمهور المستهدف في هذه المعاجم (فيما عدا مختصرات المعاجم الأصول) هو فئة المثقفين. على أن المعجميين العرب القدامى معذورون في خلطهم الهدف اللغوي الخالص مع الهدف الموسوعي؛ فطبيعة العصر الذي عاش فيه هؤلاء المعجميون، إضافة إلى نوعية الوعي اللغوي السائد تتطلب منهم هذا الإجراء، حيث كان اللغويون حريصين كل الحرص على إثبات المرجعية الفصيحة لموادهم المعجمية، بمحاولة ربطها دائما بعصر الاحتجاج عبر شواهدهم المختلفة التي كانت تضطرهم بمفرداتها الغريبة في أغلب الأحايين إلى الخوض في متاهات موسوعية لا مندوحة منها في هذه الحالة.

أما في العصر الحديث، فيرى زكي قاسم أن أول محاولة في تأليف المعجم العربي العام تتمثل في معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني، الصادر الجزء الأول منه سنة ١٨٦٨م[١]، لكن هذا المعجم وما تلاه من المعاجم العامة غير المدرسية ـ مع خلوّه من أكثر جوانب قصور المعاجم العربية القديمة وإفادته من محاسن المعاجم الأجنبية ـ لم يسمح له قصور الجهد الفردي بالتوصل إلى رؤية منهجية واضحة تقف عند حدود معالم المعجم اللغوي العام، بحيث لا يتجاوز هذه الحدود لضمّ بعض خصوصيات المعاجم الموسوعية والمعاجم المدرسية.

حيث إن المعجم الوسيط نتاج جهود جماعية من جهابذة علماء مختصّين في إجراء البحوث اللغوية عامة والدراسات المعجمية خاصة، ومدعومين ماديا ومعنويا من قبل هيئة علمية رفيعة المستوى (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وحيث إن لجنة

(١) قاسم، رياض زكي: اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، بيروت، ١٩٨٢م، ص: ٩٨.

صناعة هذا المعجم توخّت فيه أن "يقدم إلى القارئ المثقف ما يحتاج إليه من مواد لغوية، في أسلوب واضح، قريب المأخذ، سهل التناول"(١). فلعل هذا المعجم خير ممثل متاح إلى اليوم للمعجم اللغوي العربي العام؛ فهو باستهدافه لفئة المثقفين خرج عن إطار المعجم المدرسي؛ سواء لأبناء اللغة أو للناطقين بغيرها، وباقتصاره على المواد اللغوية سلم من حمل خصوصيات المعجم الموسوعي الكبير. وعلى ذلك سأحاول في المباحث اللاحقة اختبار مدى التزام هذا المعجم المجمعي (المتوقع فيه أعلى قدر ممكن من معايير الجودة والكمال البشري) بمواصفات المعجم اللغوي العام غير المدرسي وفق حاجات الفئة المستهدفة.

١/١/٢: المعجم العربي الموسوعي:

لقد أسلفت أنه لا يكاد يخلو واحد من المعاجم العربية القديمة (على تفاوت بينها) من قليل أو كثير من خصوصيات المعجم الموسوعي، بما يشتمل عليه كل واحد منها من المواد والمعلومات الموسوعية. وأسلفت كذلك أن الفئة المستهدفة واحدة في كل من المعجمين اللغوي المتوسط والموسوعي الكبير، وهي فئة المثقفين. فالفارق بين المعجمين إذاً يتعلق بالرغبة الشخصية عند المستخدم، فإن كانت رغبته مجرد بحث سريع عن دلالة كلمة معينة، أو عن كيفية استعمالها، فمحل ذلك المعجم اللغوي المتوسط (المعجم الوسيط مثلا كما سبق)، وإن كان هدفه استقصاء البحث حول كلمة لغوية معينة للإحاطة بأكبر قدر ممكن من أبعادها اللسانية (الصوتية- الصرفية- النحوية- الدلالية- الأسلوبية...)، أو لسبر أعماقها الموسوعية قدر المتاح، فمظنّ ذلك المعجم الموسوعي الكبير. هذا، ومن الجدير بالإشارة علاقة العموم والخصوص المطلقة بين النوعين؛ فكل معجم موسوعي هو لغوي بداهة، وليس كل معجم لغوي موسوعيا.

(١) المعجم الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى (نقلا عن الطبعة الثالثة)، ص: ١٣.

إذا استثينا المعلومات الموسوعية المتفرقة في المعاجم العربية القديمة، وخصوصاً في المعجمين (القاموس المحيط ولسان العرب)، فلعل أفضل معجم يمثل المعجم العربي الموسوعي بشكل مُمَنْهَج إلى يومنا هذا هو: المعجم الكبير الصادر الجزء الأول منه عام ١٩٥٦م من مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ لما يتمتع به هذا المعجم من مقومات الجودة والكمال البشري؛ بما وُفِّرَ لإنتاجه من الوقت والجهد البشري العملاق. فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة نفسه بإصدار هذا المعجم "يوم أن يئس من إخراج معجم فيشر التاريخي"(١)، واكتفى المجمع بتسميته بالمعجم الكبير "تفاديا لما يقتضيه المعجم التاريخي من أعمال تمهيدية لم يؤخذ فيها بعد"(٢).

وسأحاول في المباحث اللاحقة التأكد من مدى توفير هذا المعجم لمتطلبات جمهور المعجم الموسوعي المأمول، ولكن في إطار قضية التعريف فقط.

١/١/٣: المعجم العربي المدرسي للناطقين بالعربية:

يبدو أن فكرة استهداف فئة المتعلمين عند صناعة المعجم كانت حاضرة في أذهان المعجميين العرب القدامى، وإن سلكوا في التطبيق العملي للفكرة مسلكًا غير سليم. فمن محاولاتهم الأولى في هذا الاتجاه: اختصاراتهم المختلفة للمعاجم الكبرى، مثل: مختصر العين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) الذي ورد في مقدمته أن الهدف منه "أن تؤخذ عيونه ويلخص لفظه... لتقرب بذلك فائدته، ويسهل حفظه، ويحق على الطالب جمعه..."(٣). ولعل أشهر مختصرات المعاجم الكبرى التي نحت منحى مدرسيا (مختار الصحاح) للرازي، فهو اختصار لصحاح الجوهري، وبلغت شهرته حدًّا كبيراً بحيث اعتمدته وزارة المعارف المصرية

(١) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:هـ

(٢) المعجم الوسيط (تصدير الطبعة الأولى)، ص:١٠.

(٣) أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ط١، مؤسسة الغني، الرباط- المغرب، ١٩٩٧م. ص:٣٥.

مرجعا لطلاب المدارس الثانوية، وأسندت مهمة إعادة ترتيبه حسب أوائل الكلمات إلى محمود خاطر(١).

استمر المعجميون العرب المحدثون على هذا النهج القديم، فكلما فكروا في وضع معجم مدرسي لجؤوا إلى تلخيص معجم كبير، الأمر الذي جعل الهادي بوحوش يرى أن المعجم المدرسي العربي لم يصل بعد إلى مرتبة الكائن المستقلّ؛ "لأن مادته في كثير من الأحايين "اختصار" لمادة معجم وسيط الحجم نقترح تسميته "المعجم المرجع"، ف"قطر المحيط" للبستاني اختصار ل"محيط المحيط"، و"فاكهة البستان" اختصار ل"البستان"، و"منجد الطلاب" فرع صغير من "المنجد"..."(٢). ويؤكد عبد الغني أبو العزم هذا الرأي بأن المعجميين العرب في عصر النهضة لم يعتمدوا خطة منهجية في تأليفهم للمعاجم المدرسية، حيث عمدوا فقط إلى تلخيص وتقليص حجم معاجمهم الضخمة "مع أن خطة عكسية هي التي كان ينبغي أن توجه خطوات المعجماتي ليتمكن من ضبط الرصيد اللغوي وتطوره حسب المراحل التعليمية"(٣). ومما يؤيد هذه النقطة الأخيرة أنه إذا أردنا أن يكون المعجم المدرسي في مستوى الآمال المعلّقة عليه (حسب رأي بوحوش)، "وجب الإسراع بإنجاز هذه الدراسات (المتعلقة بالرصيد اللغوي)؛ حتى لا يظل هذا الصنف من المعاجم عالة على المعاجم الكبرى، وحتى لا يقتصر وضع المعاجم المدرسية على "نخل" تلك المعاجم"(٤)، فنتخلص بذلك من الإيجاز المعتمد على الكمّ لا غير؛ لأن "حلّ "الكمّ" في عملية تيسير المعجم العربي لغاية تعليمية غير كاف"(٥)،

(١) المرجع نفسه، ص:٤٧.

(٢) بوحوش، الهادي: من قضايا المعجم المدرسي، (مجلة المعجمية، ع٣/، ١٩٨٧م)، ص:٥٨.

(٣) أبو العزم: المرجع نفسه، ص:٧٧.

(٤) بوحوش: المرجع نفسه، ص:٥٩.

(٥) الصوري، عباس: في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مجلة اللسان العربي، ع٤٥/، ١٩٩٨م، ص:١٨.

خصوصاً إذا علمنا أن هؤلاء المعجميين المعتمدين على الإيجاز الكمي للمعاجم الكبيرة في وضع المعاجم المدرسية يقومون بذلك دون رسم خطة معينة ولا التزام رأي فئة خاصة من مستويات التعليم؛ إذ "إن معظمهم ـ عندما يشير إلى مستوى الفئة المستهدفة ـ يذكر جمهور طلاب التعليم الثانوي بصفة إجمالية ودون تحديد"(١)، أي: دون التفات إلى اختلاف مستويات مرحلة التعليم العام، من ابتدائية فمتوسطة فثانوية، فقد ورد في مقدمة أحد المعاجم المدرسية المشهورة "وآن الأوان لإخراج معجم مدرسي وجيز، يكتب بروح العصر ولغته، ويتلاءم مع مراحل التعليم العام"(٢)، فكأني بواضعي هذا المعجم لا يقرّون بأهمية تمثيل المعجم المدرسي للفروق العقلية والعمرية واللغوية التي دعت التربويين وواضعي المناهج المدرسية إلى وضع فواصل بين المراحل التعليمية المختلفة.

مع أن معجم (المنجد) للأب لويس معلوف اليسوعي يُعَد معجما مدرسيا في طبعته الأولى الصادرة عام ١٩٠٨م دون أن يكون اختصارا متعمَّدا لمعجم كبير سابق فيما يبدو، فإن الجهد الفردي الذي أنتجه، إضافة إلى التطور الهائل الذي لحقه عبر طبعاته المتلاحقة، بحيث ظلّ يكبر وينمو شيئا فشيئا حتى تخلى عن طبيعته المدرسية التي رمى إليها المؤلف الأول(٣)، يحول هذان العاملان مجتمعين دون اعتماد هذا المعجم في صورته الحالية معجما مدرسيا.

لعل الجهد المجمعي القابع خلف إنتاج (المعجم الوجيز) يرشّحه أكثر من المعاجم المدرسية الأخرى لاختبار مدى تلبيته للآمال المتوقعة من المعجم المدرسي الحديث من حيث إشكالية التعريف المعجمي. على أن هذا المعجم لم يسلم من أبرز عيوب المعاجم المدرسية الأخرى، وهو عيب الاعتماد على المعجم الوسيط بدل الاعتماد

(١) المرجع نفسه، ص:٢٣.

(٢) المعجم الوجيز (مقدمة)، ط١، ١٩٨٠م، ص:٦.

(٣) أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ص:٨٥.

على رصيد لغوي مدروس(١)، فقد صُرِّح بذلك في مقدمته "فاقامت بناءه على قواعد "الوسيط"، وبدا للناظر شبه الابن بأبيه، تلوح في وجهه قسماته، وتبدو عليه سماته"(٢).

١ / ١ / ٤ : المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى:

كان السائد لدى المعجميين العرب وغيرهم الاعتماد على المعاجم الثنائية أو المتعددة اللغة في تلبية حاجات غير الناطقين الأصليين باللغة. ولا نستطيع إثبات أو إنكار أن المعجميين العرب القدامى كانوا يأخذون في حسبانهم متعلم اللغة من غير أهلها عند اختصارهم للمعاجم الكبيرة تلبية لحاجات المتعلمين، إذ لم يثبت تاريخيا أن العلوم اللغوية العربية (النحو والصرف والمعجم والبلاغة إلخ) وُضِعَتْ أول ما وُضِعَتْ لمتعلمي اللغة من الأعاجم فقط دون العرب، فليس هناك دليل عقلي أو نقلي على أن الناطقين بالعربية على سليقتهم كانوا في غنى عن استشارة المعاجم في تحقيق معاني بعض الكلمات الواردة في القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي أو نحو ذلك.

بدأت فكرة صنع معجم عربي خاص لغير الناطقين بالعربية بشكل جدي، حين انتبه العلماء للانتشار السريع الذي تحظى به اللغة العربية حاليا بوصفها لغة عالمية، وأدركوا أن من الصعب تصنيف معاجم عربية ثنائية اللغة لمساعدة المتعلمين على اختلاف لغاتهم وتنوع مستوياتهم، فاقترح القاسمي تصنيف معجم عربي أحادي اللغة "يخدم الناطقين بغير العربية، ويضع حاجاتهم وقدراتهم في الحسبان"(٣). ونتج عن ذلك تصنيف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لـ(المعجم العربي

(١) وذلك بالنزول إلى الميدان والاحتكاك بالفئة المستهدفة، وتقديم الاستبانات، وجمع المدونة من أفواه المعنيين.

(٢) المعجم الوجيز (المقدمة)، ص: ١١.

(٣) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، (مجلة اللسان العربي، ع١٦ / ، ١٩٧٨م)، ص: ٧.

الأساسي) الذي ورد في مقدمته أنه "يروض العربية الحية ويذلل صعابها لغير الناطقين بها ممن تقدموا في دراستها. . .وأن يكون مخصصا للناطقين بغير العربية ممن بلغوا مستوى متوسطا أو متقدما في دراستها. . . ومع هذا، فإن هذا الهدف الذي رمت إليه المنظمة لا يحول دون أن يكون هذا المعجم نافعا للعرب أنفسهم، فاللغة العربية واحدة لأهلها ولغير أهلها"(١). ولعل المنظمة قامت بهذا المشروع تقليدا لمعجم أكسفورد الإنجليزي للمتعلمين المتقدمين، فهذا المعجم الأخير يكاد يُعَد أشهر المعاجم الإنجليزية لدى المتعلمين في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، على أن نظيره (المعجم العربي الأساسي) في الجانب العربي لم يحظ بأية شهرة لدى متعلمي العربية في إفريقيا السمراء على الأقل، مع أن مقر المنظمة المشرفة على تصنيفه يقع في إفريقيا، فلست أدري من أولئك الناطقون بغير العربية المستفيدون من هذا المعجم الخاص بهم منذ صدور طبعته الأولى قبل حوالي عشرين سنة إلى اليوم، ولم ينتشر في أوساط الأفارقة القريبين من مقر المنظمة؟!.

قد ينكر بعضهم أن تكون هناك حاجة ماسة لتخصيص معجم أحادي اللغة للناطقين بغير العربية، بحجة أن الأجنبي المتقدم في دراسة العربية، والمستهدف في المعجم العربي الأساس (كما ورد في مقدمته) لا يُعْييه التعامل مع معجم عربي عام، مثل: المعجم الوسيط، فتصنيف معجم عربي خاص للناطقين بغير العربية (والحالة هذه) يعدّ من باب تحصيل حاصل. لعلّ أبو العزم أراد الردّ على هذا الزعم بقوله: "وقولهم "فاللغة العربية واحدة لأهلها ولغير أهلها" إنما هو تسويغ يلغي حقائق علمية في مجال التلقين والتعليم"(٢). أتفق مع أبو العزم في الإطار العام لهذا القول، وفي الوقت نفسه أعترض على استشهاده بعبارة لجنة تأليف المعجم

(١) المعجم العربي الأساسي، (مقدمة)، ص:٨-٩.

(٢) أبو العزم: المعجم المدرسي، ص:١٥٧.

العربي الأساسي (فاللغة العربية واحدة لأهلها ولغير أهلها) مبتورة من سياقها، فقد وردت هذه العبارة عندهم في سياق تأكيد أن كون هذا المعجم موجها لغير الناطقين بالعربية لا ينفي إفادة المتعلمين العرب منه، طبقاً كما أن معجم أكسفورد الإنجليزي لا يخلو من فوائد للمستفيدين الإنجليز، ولم يقصدوا بالعبارة أن المعاجم العامة تغني عن تخصيص معجم لغير الناطقين بالعربية كما زعم أبو العزم. وقد وضّح القاسمي المسألة أكثر بقوله: إن الاختلاف بين الصنف الناطق الأصلي باللغة والصنف غير الناطق الأصلي بها من القرّاء على وجهين: لغوي وحضاري، حيث يرى أن الناطقين الأصليين باللغة من الناحية اللغوية لا يواجهون مشكلات كبيرة مع أنظمتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، بحكم ما عندهم من السليقة اللغوية التي تعينهم على أدائها حسن أداء. أما غير الناطقين الأصليين بالعربية فتواجههم صعوبة في الوحدات الصرفية، ولا يعرفون بالسليقة مواضع النبر، ورصيدهم المفرداتي محدود. ومن الناحية الحضارية نجد أن الحضارة العربية الإسلامية تختلف بدرجات عن حضارات غير الناطقين بالعربية من حيث مظاهرها الفكرية والمادية.

هذا القول على وجاهته محلّ تحفظ؛ فمتعلمو العربية من الناطقين الأصليين بها اليوم يكادون يواجهون المشكلات مع أنظمة لغتهم المختلفة بدرجة قريبة مما يواجهها غير الناطقين باللغة؛ وذلك بسبب تأثير اللهجات المحلية التي أخذت بعضها تبتعد عن مستوى الفصحى بدرجة كبيرة.

هذا، وأكد القاسمي رأيه السابق في موضع آخر بأن "هناك فرقا أساسيا بين المعجم العربي المخصص للناطقين باللغة العربية والمعجم العربي المخصص للناطقين باللغات الأخرى، من حيث الهدف والمحتوى وأسلوب عرض المادة اللغوية... وإن المعاجم العربية قديمها وحديثها لا تصلح لخدمة هذا النوع من مستعملي المعجم"(١).

(١) القاسمي، علي: ماذا نتوخى من المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى، (مجلة اللسان العربي، ع٢٠/، ١٩٨٣م)، ص:١١٣.

لم يتوافر في المعجمية العربية التطبيقية إلى اليوم معجم خاص لغير الناطقين بالعربية غير المعجم العربي الأساسي، على كثرة مآخذ العلماء عليه، مع أنه مثل المعاجم الثلاثة السابقة (الكبير- الوسيط- الوجيز) نتاج جهود جماعية من علماء متخصصين مدعومين من قبل منظمة ثقافية عالمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). ومن أبرز تلك المآخذ: أن "عدم تحديد المعايير التي اعتمدت في اختيار الرصيد اللغوي ... ينقص من قيمة هذا العمل المعجماتي"(١). ومنها كذلك - حسب رأي عبد العزيز مطر -: اعتماد هذا المعجم الكلي على المعجم الوسيط في تعريف المصطلحات وشرح الكلمات الحديثة وغيرها دون إشارة إلى ذلك(٢). والواقع أن الأمر لا يعدو مجرد إفادة المعجم العربي الأساسي من تعريفات المعجم الوسيط بقدر ما لا يتعارض مع أهدافه الخاصة، ولا أعتقد أن مجرد إفادة معجم لاحق من تعريفات معجم سابق يعد عيبا ما لم يؤد ذلك إلى النقل الأعمى الذي يضحّي بهدف المعجم الخاص. ولا يعني ذلك تسويغ عدم نص المعجم العربي الأساس على إفادته من تعريفات المعجم الوسيط. ولعل المقارنة بين بعض مداخل باب الباء في المعجمين كما في الجدول الآتي توضّح حقيقة ما سبق:

(١) أبو العزم: المعجم المدرسي، ص:١٥٧.

(٢) مطر، عبد العزيز: المعجم العربي الأساسي إضاءة ونقد، (حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ع١٤/، ١٩٩٠م)، ص:٧٩.

التسلسل	المعجم الوسيط	المعجم العربي الأساسي
١	(البابا): الرئيس الأعلى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وأطلق أخيرا على رئيس الكنيسة الأرثوذكسية أيضا	**بابا**: ١ ج **بابوات**: الرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية ومقره الفاتيكان في إيطاليا، ويطلق أيضا على البطريرك الاسكندري رئيس الكنيسة القبطية. ٢ نداء للوالد. I **بابا غنّوج**: أكلة تصنع من الباذنجان شائعة خاصة في سورية ولبنان
٢	(البابونج): جنس نباتات عشبية من فصيلة المركّبات يستعمل في الصباغة أوالتداوي (مع)	**بابونج**: جنس نباتات عشبية يستعمل في الصباغة والتداوي
٣	(البارود): خلط من ملح البارود والكبريت، والفحم، يكون في قذائف الأسلحة النارية. ويستعمل في النسف أيضا. (د)	**بارود**: خليط من ملح البارود والكبريت والفحم يشتعل بسرعة ويستعمل في قذائف الأسلحة النارية وعمليات التفجير والنسف
٤	(البترول): زيت للوقود والاستصباح، يستنبط من بعض أجواف الأرض، ومن مشتقاته النفط. ومعناه زيت الحجر. (مج)	**بترول/بَترول**: سائل قابل للاشتعال يستخرج من باطن الأرض "برميل بترول"، "شركة البترول الوطنية" I **آبار البترول**: آبار يستخرج منها البترول. **بترول خام**: بترول غير مصفى. **تكرير/تصفية البترول**: معالجة البترول الخام لاستخراج مشتقاته. **التنقيب عن البترول**: البحث عن الأماكن التي يمكن أن يتدفق منها البترول. **خط أنابيب البترول**: أنابيب خاصة لنقل البترول. والبترول تعريبه: النفط.
٥	(أبّان): ظرف للزمن المستقبل نحو: (أبّان يبعثون). ويجئ للشرط نحو: أبّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا	**أيّان**: ظرف للزمن المستقبل بمعنى حين (وما يشعرون أيّان يبعثون) (قرآن) ويستعمل كأداة شرط جازمة ((أيّان تأته تجذه مُرَحَّبا)).

سأنطلق من المعجم العربي الأساسي وأتخذه مختبرا معجميا لمحاولة رصد مواصفات المعجم العربي الخاص بغير الناطقين بالعربية، واختبار مدى تلبية هذا المعجم لحاجات الفئة المستهدفة.

١ / ٢ : التعريف المعجمي ومتغير الفئة المستهدفة :

قد يتوهم بعض الناس أن متغير الفئة المستهدفة يقتصر تأثيره على قضيتي المدوّنة والترتيب، دون تجاوزهما إلى ثالثة أثافي الصناعة المعجمية، وهي : قضية التعريف، فقد يبدو لغير المتأمل أن تخصيص معجم بفئة المتعلمين مثلا لا يتطلب من المعجمي أكثر من أمرين، أولهما : حذف بعض المداخل التي يرى بحدسه الخاص (أو بناء على دراسة معيّنة للرصيد اللغوي الخاص بالفئة) عدم حاجة الفئة المستهدفة إليها من المعجم الكبير أو المتوسط، وإضافة مداخل أخرى أكثر اتصالا بعالَم الفئة المعنيّة، والأمر الآخر : أن يعتمد نوع الترتيب الذي يرى أنه الأنسب والأسهل للفئة المعنيّة، مثل الترتيب التلفظي[١] (غير الاشتقاقي) في المعجم العربي مثلا .

لعل أفضل مدخل لمناقشة هذا المحور تساؤل مهم طرحه عبد الغني أبو العزم على الشكل الآتي : "هل وضع معجم لطائفة من القراء لا يفرض أي تغيير في شروح الألفاظ وتفسيرها؟ وهل الأمثلة الإيضاحية التي تقدم صالحة لكل مستوى؟"[٢] .

١ . يبدو أن الإجابة الصحيحة عن هذا التساؤل ستكون قطعًا بالنفي؛ فلعل عبد المالك كان يقصد الإجابة نفسها حين أثبت أن "إغناء القاموس بالأمثلة والشواهد والرسوم والصور التوضيحية إلى غير ذلك، مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم القاموس . . ."[٣] . وفي موضع آخر متحدثا عن اختلاف أصناف المعاجم باختلاف أصناف الفئات المستهدفة، ذكر أن "هذه الأصناف من المعاجم لا بد أن تختلف

(١) أقصد بذلك ترتيب الألفاظ في مداخلها كما هي دون تجريدها من الزوائد أو إعادة المعتلّة منها إلى صورها الأصلية .

(٢) أبو العزم، عبدالغني : المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ط١، مؤسسة الغني، الرباط–المغرب، ١٩٩٧م، ص:٩١ .

(٣) عبد المالك : قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص:٩٧ .

تعاريفها لاختلاف أحجامها"(١). وإن كان الأفضل فيما يبدو ربط المسألة بالفئة المستهدفة، لا بحجم المعجم؛ فقد أعطى عبد المالك لعامل الحجم (الذي هو في الحقيقة معمول لطبيعة الفئة المستهدفة) أكثر من حجمه، فما الفائدة من تحديد حجم للمعجم لا تفي محتوياته بحاجة الفئة المستهدفة؟. ولعله (عبد المالك) حاول أن يتدارك نفسه فيما بعد فأكد أنّ على المعجمي مراعاة جمهوره من حيث مستواه اللغوي والثقافي والاقتصادي، ليحدد المعلومات التي يجب تقديمها له، فتكون تعريفاته مفيدة؛ لأن قيمة هذه التعريفات يجب أن يُحْكَم عليها بمدى إفادتها للقارئ. ودعم عبد المالك رأيه هذا بمقولة جورج ماطوري التي تفيد أنه "لا يوجد تعريف جيد، وإنما تعريفات مفيدة للقارئ وأخرى غير مفيدة له"(٢).

مع موافقتي لعبد المالك في وجوب مراعاة المعجمي للمستويين اللغوي والثقافي للفئة المستهدفة عند تحديد المعلومات التي يجب تضمينها في التعريف، فلا أعتقد أن المستوى الاقتصادي للفئة المعنيّة مما ينبغي أن يشغل بال المعجمي عند التعريف؛ حيث إن المطلوب منه فقط هو الخضوع لما تمليه عليه طبيعة اللفظ المعرَّف، مع مراعاة طبيعة الفئة المستهدفة.

ومن باب ربط التعريف بحجم المعجم كذلك ذكر الحمزاوي أن "قدرة الاستيعاب الكبيرة يترتب عنها ضغط على التعريف والاقتصاد فيه"(٣). ويبدو أن هذا القول غير صحيح على علاّته، فكأني بالحمزاوي هنا لا يقرّ بأهمية مراعاة طبيعة اللفظ المعرَّف مع طبيعة المعجم المعْنيّ (لغوي أو موسوعي) وتأثيرهما في التعريف، ويربط المسألة بحجم المعجم فقط، ولاشك أن ذلك غير صحيح، إلا إذا

(١) المرجع نفسه، ص:٩٨.

(٢) نفسه، ص:٩٩.

(٣) الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، (المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات- بيت الحكمة، ١٩٩١م)، ص:٢٨٧.

سلّمنا بأن أي لفظ، وفي أي معجم ورد (لغوياً أو موسوعياً)، ما دام المعجم موجها إلى فئة المثقفين (حيث القدرة الكبيرة على الاستيعاب)، يجب أن يكون تعريفه مختصرا. ولا أعتقد أن ذلك صحيح في حالة المعجم الموسوعي، حيث إنه بلا شك يجمع بين قدرة الاستيعاب الكبيرة من جهة، والإسهاب، أي: عدم الاقتصاد في التعريف من جهة أخرى. وقد عبّر عبد المالك عن ذلك بوضوح، حين قرّر أن معجما "صغير الحجم ستكون معلوماته موجزة، وغالبا ما يقف عند المعاني اللغوية، ولا يجد حيّزا لإدخال المعلومات الموسوعية على عكس القاموس الكبير، الذي غالبا ما يطيل في شرح مداخله ويتعرض للمعلومات اللغوية وغير اللغوية"(١). على أنني أتحفظ من إطلاق القول على هذا النحو في اكتفاء المعجم الوجيز المدرسي بالمعاني اللغوية غالبا، وبإيجاز معلوماته مطلقا، فإن المسألة في نظري تعود إلى طبيعة اللفظ المعرَّف والفئة المستهدفة؛ لأن الفئة المستهدفة في المعجم الوجيز قد تتطلب الإطالة مع لفظ معيّن أكثر منها في المعجم الكبير أو الوسيط مثلا، فمن ملحوظات مصطفى الشهابي على المعجم الوسيط: أن بعض مواده عُرِّفَتْ تعريفا طويلا لا يناسب نوع المعجم من حيث الفئة المستهدفة(٢).

وهكذا نتوصل إلى أن متغير الفئة المستهدفة ينبغي أن ينعكس على مختلف قضايا التعريف المعجمي. وهذا ما سيجري تتبعه من خلال النماذج المختارة من المعاجم العربية الحديثة ذات الفئات المستهدفة المختلفة.

(١) المرجع نفسه، ص:٢٨٧.

(٢) الشهابي، مصطفى: ملاحظات شتى على معجمات حديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد٤٩، ج١، ١٩٦٨م، ص:١٢.

٢ : قضايا تعريف الدال والمدلول في المعاجم العربية حسب الفئات المستهدفة

من أبرز المسائل التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المعجمي عند تعريفه لأي مدخل في معجمه مسألة: الفصل الذهني بين الدال والمدلول، فيقدم عن اللفظ (بوصفه دالاً) معلومات لغوية مختلفة، كما يقدّم عن معناه (مدلوله) معلومات دلالية مختلفة تساعد القارئ على فهم مدلول اللفظ وحسن استخدامه بأقصى ما يمكن من الدقة. لكن هدفي في هذا المبحث ينصبّ في إجراء مقارنات بين النماذج المختارة من المعاجم العربية الحديثة، من حيث مدى تلبية كل معجم لحاجة جمهوره الخاص عند تعريفه لدالّ ومدلول أي مدخل معجمي.

٢ / ١ : قضايا تعريف الدالّ في المعاجم العربية حسب الفئات المستهدفة:

يعرَّف الدالّ من اللفظ بتقديم مجموعة من المعلومات اللغوية عنه على حسب طبيعته. وجميع المعاجم العربية الحديثة التي وقع عليها الباحث والتي اختيرت في هذه الدراسة أعطت لهذه المسألة قدرا لا بأس به من الأهمية، على تفاوت بينها في ذلك حسب طبيعة الفئة المستهدفة في كل معجم، فقد امتدّ تأثير متغير الفئة المستهدفة إلى مقدمات هذه المعاجم، حيث حظيت المقدمة اللغوية بأكبر نصيب في المعجم العربي الأساسي (بوصفه معجما خاصا بغير الناطقين بالعربية)، فقد شغلت هذه المعلومات ٤٥ صفحة من صفحات المقدمة، اشتملت على المعلومات النحوية والصرفية والإملائية وغير ذلك من المعلومات اللغوية التي تعين مستخدم المعجم (الأجنبي) وتذكّره بالمعلومات اللغوية الأولية عن اللغة العربية، ولم تحظ هذه المعلومات بحظ يذكر في كل من المعجم الوسيط، والمعجم الكبير، والمعجم الوجيز. على أنه إذا سلّمنا بعدم حاجة الفئة المستهدفة إلى هذه المعلومات في مقدمتي (المعجم الوسيط والمعجم الكبير)، فلا أكاد أجد مسوغاً لإهمالها في مقدمة المعجم الوجيز الذي يستهدف فئة المتعلمين؛ حيث لا أتوقع أن يزعم أحد أن

مستخدمي هذا المعجم المتعلمين من أبناء العرب في غنى عن مثل هذه المعلومات.

أما معالجة هذه المعلومات اللغوية التي تعرّف القارئ باللفظ (الدال) في ثنايا تعريفات المعاجم لمداخلها، فذلك ما سأقوم باختبار مدى وفائها بحاجات الفئات المستهدفة فيما يأتي.

٢ / ١ / ١ : المعلومات الإملائية الصوتية:

يمكن تسويغ دمج المعلومات الصوتية مع الإملائية في هذا الإطار بأن هذا الثنائي يعالج الهيئة الخارجية للدال مسموعا ومكتوبا؛ لأن الجانب الإملائي (المكتوب) من اللغة ما هو إلا محاولة تقريبية لتمثيل الجانب الصوتي (المسموع).

لا شك أن معجم اللغة هو الحجة في طريقة رسم الكلمات، كما أنه الحجة في طريقة نطقها النطق الصحيح. ويعرض المعجمي المعلومات الإملائية بتقديم الطريقة الصحيحة التي يرسم بها اللفظ في عرف أصحاب اللغة ومستعمليها. على أن أهمية هذه المعلومات تختلف من لغة لأخرى بحسب مدى سهولة القواعد الإملائية في كل لغة، وبحسب مدى اطراد هذه القواعد، ففي اللغة الإنجليزية مثلا: "٤٤ صوتا تمثلها ٢٥١ تهجئة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: صوت (ش) الذي له ١٤ صورة، مثل (ce) نحو (ocean)، و(sch) نحو (schist)، و(sci) نحو (conscience)"[١]. وهذه الطبيعة الإملائية للغة الإنجليزية (وكذلك الفرنسية) اضطرت المعجميين فيها إلى الاستعانة بالكتابة الصوتية العالمية (عند بيان كيفية نطق الكلمة)، وتخضع هذه الكتابة لأصول ثلاثة هي:

أ- كل صوت يجب أن يكتب برمز واحد مطابق دائما.

ب- لكل رمز قيمة صوتية واحدة.

ت- الرموز تمثّل ما هو منطوق فعلا[٢].

(١) القاسمي، علي: علم اللغة وصناعة المعجم، ط٢، منشورات جامعة الرياض، ١٩٩١م، ص:٥٥.

(٢) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ١١١.

أما "التهجئة العربية فقد تجمعت لها - على ما نعتقد - مقومات الكمال والاتساق والسهولة، إذا ما أضيف الشكل (الحركات) إليها، ولا يحتاج إلى إعادة تهجئة المداخل والمواد صوتيا..."[1]. وعلى ذلك فمعجم اللغة العربية في غنى عن إعادة كتابة مداخله كتابة صوتية، على أن هناك ألفاظا في اللغة العربية تختلف صورها الصوتية عن صورها الكتابية يستحسن أن يسلك المعجمي العربي معها سلوك المعجمي الغربي، وخصوصاً في معاجم المتعلمين، فيعيد كتابتها بين القوسين كتابة تطّرد مع القواعد الإملائية، مثل: عمرو (عمر)- داود (داوود)- الله (اللاه)- هذا (هاذا)- هذه (هاذه)- أولئك (ألائك) إلخ. وغالبا ما تلجأ المعاجم العربية الحديثة في هذه الحالة وفي أحوال الكلمات المعتلّة (قلبا وحذفا) إلى حيلة الإحالة، فتحيل على موضع ورود الكلمة حسب نطقها أو حسب أصلها بعد إيرادها حسب الكتابة الإملائية. علماً أن هذه الألفاظ القليلة آخذة في التغير ليصبح رسمها مطابقا لنطقها[2]. ويرى عبد المالك أنه مع يُسْر القواعد الإملائية للغة العربية واطرادها في الأغلب، فإن المعجمي مطالب في المقدمة بتقديم ملخص عن القواعد الإملائية، ولم يلتزم بذلك غير المعجم العربي الأساسي من بين نماذجنا الأربعة.

لقد درج المعجميون قديما على اتباع وسائل مختلفة في ضبط الكلمات إملائيا، منها:

أ- الإتيان للكلمة غير المشهورة بأخرى مشهورة على وزنها، نحو: عباءة كسحابة، أو حِرِّيف كسِكِّيت إلخ.

ب- النص بالعبارة على طريقة النطق، كأن يقول في ضبط كلمة (فرند):

(١) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص: ١٢.

(٢) الودغيري، عبد العلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص: ٢٩٦.

بكسر الفاء الموحّدة وفتح الراء المهملة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة. غير أن هذه الوسيلة ـ على كثرة فوائدها ـ ليس من الإمكان اللجوء إليها في جميع الأحوال؛ لما يترتب على ذلك من تضخيم حجم المعجم.

كان استعمال هاتين الوسيلتين قبل عصر الطباعة، أما وقد تكفلت الطباعة الحديثة بحلّ معظم المشكلات الكتابية، فإنه لم يبق للمعاجم الحديثة في شأن ضبط المداخل غير الاهتمام بالضبط التام بالحركات، مع مراعاة أقصى درجات الدقة، حتى لا يقع فيما أخذ على المعجم الوسيط في ضبطه لكلمة (مدلجة) بفتح الميم، مع أن الصحيح ضبطها بالكسر ما دام معناها "العلبة الكبيرة ينقل فيها اللبن"(١). أما بفتح الميم فمعناها: "ما بين الحوض والبئر الذي يمشي فيه الدالج بالماء"(٢). كما كان من أبرز ما لوحظ على المعجم العربي الأساسي عدم الدقة في رسم الهمزة، "مع أن كثيرين يحتكمون إلى المعاجم لمعرفة كتابتها في بعض الألفاظ"(٣). فقد قطع هذا المعجم همزة الوصل في أثناء شرحه لمادة (لطيف) مثلا بقوله: (يا لطيف المنتزل ألطف بنا فيما نزل) بدل (الطف). والأمثلة على ذلك كثيرة.

وإذا كان مالكييل (Malkiel) يقول مع القائلين بأهمية الإشارة في المعجم المخصص لغير الناطقين باللغة إلى المقطع المنبور في كلمة المدخل، بوضع خطّ تحته مثلا(٤)، فلعلّ ذلك خاص باللغات التي يؤدي النبر فيها دورا فونيميا، مثل: اللغة

(١) العلمي، إدريس بن الحسن: مع ((المعجم الوسيط)) في طبعته الثانية، مجلة اللسان العربي، ١٩٨٩/٣٣م، ص: ١٥٢-١٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١٥٣.

(٣) سعيد، محمود شاكر: المستدرك على "المعجم العربي الأساسي"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٤١/، ١٩٩١م، ص: ٢٠٦.

(4) Malkiel, Yokov: ((Lexicography)) in the leaning of language, Appleton, New york, 1971, p.371.

الإنجليزية، حيث يُميَّز بالنبر على سبيل المثال بين (Book) اسمًا و(book) فعلاً، على خلاف اللغة العربية التي لا تُعدّ ظاهرة النبر فيها أكثر من مجرد تنوع صوتي لا شأن له في تغيير دلالة الكلمة.

ويرى القاسمي أن لتقديم المعلومات الإملائية أهمية خاصة في المعجم الأحادي اللغة لغير الناطقين بالعربية، مرجعا تلك الأهمية الخاصة إلى مسألتين هما:

أولا: أن بعض الكلمات العربية لها صورتان، مثل: (رحمن) و(رحمان)، وكذلك (يس) و(ياسين). حيث من الضروري أن تظهر الصورتان في موضعهما الترتيبي في المعجم؛ لمساعدة القارئ على العثور على بغيته إذا بحث عن إحداهما.

ثانيا: أن بعض الكلمات العربية تتغير كتابتها عند اتصالها بغيرها. فحرفا الجر (على) و(إلى) مثلا تتغير تهجئتهما وتقلب ألفهما المقصورة ياء عند اتصالهما بضمير الغائب، فيكتبان: (عليه) و(إليه). فيتوقع من المعجم المخصص لغير الناطقين بالعربية أن يوضّح مثل هذه التغيرات أنّى طرأت وحيثما حلّت(١).

مع اعترافي بأهمية هذه المعلومات الإملائية كما أشار إلى ذلك القاسمي، إلا أنني أعترض على تخصيص هذه الأهمية بالمعجم الموجه للناطقين بغير العربية، فأهمية هذه المعولومات بل وضرورتها ـ فيما يبدو ـ عامة في المعاجم العربية؛ بغض النظر عن طبيعة الفئة المستهدفة.

لعلّي لا أجانب الصواب إذا زعمت أن أهم ما يمكن أن تختلف فيه المعاجم المعنية بهذا الشأن أمران:

أ- حاجة معجم غير الناطقين بالعربية إلى الاستعانة بالتسجيل الصوتي: لقد أكد القاسمي أن التسجيلات الصوتية تعد من أهم الوسائل المعينة في المعجم الموجه لفئة غير الناطقين باللغة، فهي التي تقدم اللغة العربية للمستمع كما ينطقها

(١) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص:١٤.

أبناؤها، حيث إن الكتابة الإملائية تعجز عن تمثيل ذلك مهما تبلغ درجة تمثيلها للمنطوق(١). هذا وقد اقترح القاسمي طريقتين للإفادة من التسجيلات الصوتية في الصناعة المعجمية، وحسب علمي إلى الآن لم تعمل اللجنة المشرفة على المعجم العربي الأساسي بأية واحدة من الطريقتين. لكن المعجم العربي بين يديك (وهو مسرد لغوي ملحق بكتاب العربية بين يديك، وهذا الأخير كتاب مقرر في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود) قد عمل هذا المعجم مؤخرا بإحدى الطريقتين، وهي: صنع "شريط كاسيت يحتوي على جميع مداخل المعجم والشواهد أو الأمثلة التوضيحية لكل مدخل، مسجلة بأصوات عربية مدربة على النطق الصحيح..."(٢).

ب- عدم حاجة مستخدمي المعجم العام غير الموسوعي إلى المعلومات الصوتية المتخصصة: يبدو أن هذه المسألة غائبة عن أبي العزم حين أنكر على المعجم الوجيز (وهو معجم مدرسي) عدم إيراده المعلومات الصوتية المتعلقة بصوت الهمزة قائلا: "هل التلميذ في التعليم الثانوي غير معنيّ بالمخرج الصوتي للهمزة؟"(٣). مع أن الواقع أن المعجم المدرسي ليس بحاجة إلى مثل هذه المعلومة النظرية المتخصصة؛ فماذا يفيد الطالب العربي من هذه المعلومة وهو ينطق الهمزة بالسليقة نطقا صحيحا؟! وإلا فالطريقة المقترحة لإدماج التسجيل الصوتي مع معجم غير الناطقين باللغة أولى له إذاً. ولعل مما يوضّح المسألة أكثر إجراء مقارنة بين نماذجنا الأربعة في وصف كل منها لصوت الباء كما في الجدول الآتي:

(١) المرجع نفسه، ص:١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص:١٥.

(٣) أبو العزم: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ص:١٤٢.

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
ثاني الحروف الهجائية، صوت مخرجه الشفتان حين تنطبقان فينحبس الهواء، ثم تنفرجان فجأة، فيندفع الهواء، ويحدث صوتا انفجاريا سمّاه سيبويه (شديداً). والباء صوت مجهور، مرقق؛ لأن مؤخر اللسان في أثناء نطقه مستفل.	الحرف الثاني من حروف الهجاء، ومخرجه من بين الشفتين، وهو مجهور شديد.	الحرف الثاني من حروف الهجاء.	الحرف الثاني من حروف الهجاء وهو صوت شفوي انفجاري (شديد)، مجهور، مرقق.

يبدو أن المعلومات الصوتية الواردة عن صوت الباء في المعاجم الثلاثة الأولى متلائمة مع طبيعة فئاتها المختلفة، أما المعجم العربي الأساسي (الموجه لفئة غير الناطقين باللغة العربية)، فلا أجد مسوغاً مقنعا لورود المعلومات الصوتية فيه على هذا النحو المشابه لما ورد في المعجم الكبير (الموسوعي)، فحاجة غير الناطقين بالعربية إلى الاستعانة بالتسجيل الصوتي أمسّ بكثير منها إلى مثل هذه المعلومات النظرية التي لا أتوقع أن تحقق للمتعلم العربي فائدة عملية في حسن النطق بالصوت، فضلا عن المتعلم الأجنبي عن اللغة.

هذا، ومما يحمد للمعجم العربي الأساسي في هذا الصدد، أنه أثبت عند تعريفه لكلمة (ابن) أن همزته وصلية (مع ورود هذه القاعدة في المقدمة)، فهذه المعلومة تلبية موفّقة لحاجة فئة غير الناطقين بالعربية، والذين تعدّ مشكلة همزتي الوصل والقطع من أكبر مشكلاتهم مع اللغة العربية، خصوصاً أولئك الذين لا توجد مثل هذه الظاهرة في لغاتهم الأولى، وإن كانت حاجة أبناء العرب إلى مثل هذه المعلومة اليوم لا تقلّ عن حاجة نظرائهم من غير الناطقين بالعربية. لكنني أعيب على هذا المعجم عدم اطراده في إيراد المعلومة نفسها مع كلمات أخرى من

هذا القبيل (اسم- است إلخ). ويحمد لهذا المعجم كذلك التزامه - دون بقية المعاجم - بما يشبه الكتابة الصوتية المتبعة في المعاجم الأجنبية عند كتابة بعض الكلمات التي تعرّضت للإعلال بالحذف، مثل: (بازٍ (البازي)- بانٍ (الباني)- باغٍ (الباغي) إلخ).

٢ / ١ / ٢: المعلومات الصرفية:

كان القاسمي مع اللغويين القائلين بأن "المعجم هو بمنزلة "فهرس للنحو" بمعنى أنه قائمة ملحقة بقواعد اللغة تجمع فيها الاستثناءات أو الشواذ الأساسية" وهو ما جعله يقرّر أن من مهمة مقدمة المعجم "عرض القواعد الأساسية، بحيث توفر على المعجمي ذكر القاعدة في كل مادة من مواد المعجم، وإنما ذكر ما يشذ عن القاعدة فقط..."(١)، أي: يتوقع من المعجمي النص على بعض الصرفية غير القياسية؛ لأن المعجم على رأي (بلومفيلد) ما هو "في حقيقة الأمر إلا ملحق للنحو يتألف من قائمة من الاستثناءات أو الشواذ الأساسية"(٢). لكنه إضافة إلى ما يرد في مقدمة المعجم من المعلومات الصرفية، يطلب من المعجمي أن يقدم عن كل مدخل ما يحتاج القارئ من معلومات صرفية تعينه على حسن التعامل مع المدخل المعرَّف بوصفه دالا. ومن أبرز هذه المعلومات ما يأتي:

أولا: بيان مضارع الفعل:

درجت المعاجم العربية (إذا كان المدخل فعلا) على بيان مضارع الفعل، مسندا إلى ضمير الغائب المفرد. والأغلب في هذه المعاجم تخصيص الفعل الثلاثي المجرّد بهذه المعلومة؛ لأن مضارع ما سواه من الأفعال قياسي، وقد سبق أن علمنا أن معجم اللغة ينص على الأمور غير القياسية فقط، ويهمل الأمور القياسية المعروفة لدى القارئ العادي المتوسط الثقافة.

(١) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص:٩.

(٢) القاسمي، علي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص:٤٩.

وتطرح الأفعال الثلاثية المضعّفة إشكالية عندما ترد مدخلا في المعجم، حيث لا يستطيع القارئ أن يميز ما إذا كان مفتوح العين في الماضي أو مضمومها أو مكسورها (مدّ، ضلّ). ولعلّ الحق مع عبد المالك حين رأى ضرورة النص على حركة عين الفعل في هذه الحالة لسببين على الأقل هما:

أ- أن هذه المعلومة غير قياسية، فهي تعتمد على النص والحفظ.

ب- أن معجم اللغة يجب أن يكون وسيلة لفهم اللغة واستخدامها في آن واحد(١). ولا شك أن النصّ على هذه المعلومة يخدم القارئ من جانب استخدام اللغة استخداما صحيحا. هذا، ولا ينبغي الاكتفاء بالنص الضمني على هذه المعلومة من خلال الأمثلة والسياقات المستشهد بها، وخصوصاً في المعاجم الخاصة بغير الناطقين الأصليين باللغة.

ومن إشكاليات بيان مضارع الفعل كذلك: مسألة تعدد صيغ الماضي أوالمضارع للفعل الواحد، سواء أفادت الصيغ المختلفة معنى واحدا أو معاني مختلفة، على نحو ما في الفعل (قال يقول قولا، قال يقيل قيلولة)، والفعل (حلّ يحِلّ حلولا، حلّ يحُلّ حلّا، حلّ يَحِلّ حلالا). يتوقع من المعجمي عند التصدّي لهذه الظاهرة النص على الصيغ المختلفة حسب مستوى الفئة المستهدفة، مع استحسان تخصيص كل صيغة بمدخل فرعي خاص إذا اختلف المعنى باختلاف الصيغة، فقد التزمت لجنة المعجم الوسيط بالاكتفاء "بذكر باب واحد إذا كانت الأبواب متّحدة المعاني، كما في الفعل (نبع)، أما إذا اختلف المعنى باختلاف الباب فقد ذكرت الأبواب كلها، كما في الفعل (قدم)"(٢).

خلاصة ما في المسألة أن الأغلب في المعاجم العربية تخصيص الفعل الثلاثي

(١) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ١٣٩.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى، (نقلا عن الطبعة الثالثة) ص: ١٣.

المجرد بهذه المعلومة دون غيره من الأفعال المجردة الرباعية والخماسية والمزيدة، فمضارعات هذه الأفعال قياسية لا داعي لإيرادها مع كل فعل من هذا النوع.

لكن المعجم العربي الأساسي خرج عن هذه القاعدة، فنصّ على مضارعات جميع الأفعال (ثلاثية أو غير ثلاثية). وإن حاول مؤلّفو هذا المعجم تسويغ منهجهم بأن حاجة الفئة المستهدفة ماسّة إلى ذلك، فقد نعت عبد المالك هذه الحجة ب(الواهية)؛ فمادام المعجم موجها إلى المتقدمين في دراسة اللغة من غير أهلها - كما زعم المؤلفون - فإن قواعد صياغة المضارع من الأفعال غير الثلاثية من أيسر القواعد التي يدركها المبتدئ قبل المتقدم(١). ولتأكيد ذلك فلننظر في جدول المقارنة الآتي:

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
* انبثّ: تفرّق وانتشر * تبجّح فلان: فرح. و-: افتخر وباهى	(انبثّ): تفرق وانتشر (تبجّح): ابتجح	(انبثّ): تفرق وانتشر (تبجّح): افتخر وتباهى	انبثّ ينبثّ انبثاثا:- الخبر: انتشر. تبجّح يتبجّح تبجّحًا:- الشخص: افتخر وتباهى في صلف وادّعاء.

ففي حين تعوّل المعاجم الأخرى على قياسية صوغ المضارع من غير الفعل الثلاثي المجرّد، نجد المعجم العربي الأساسي ينصّ على المضارع باستمرار. وإذا علمنا أن هذا المعجم قد تميّز عن المعاجم الأخرى بمقدّمته المطوّلة عن قواعد اللغة العربية، سنؤكد أنه الأولى بالاستغناء عن إيراد هذه المعلومات القياسية غير الضرورية.

ثانيا: بيان مصدر الفعل:

يتعامل المعجمي مع بيان مصدر الفعل تعامله مع مضارعه، من حيث تخصيص

(١) عبد المالك: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص:١٣٨-١٣٩.

هذه المعلومة بالفعل الثلاثي في الأغلب؛ لكونه غير قياسي(١). على أن الفعل غير الثلاثي كذلك أحيانا يتطلب النص على اسم مصدره إن وجد، نحو: (أعطى، يعطي، عطاء). كما أن أسماء المرة والهيئة والحرفة، والمصدر الصناعي لا ينبغي الاكتفاء بما ورد في المقدمة بشأنها، فعدم خضوعها للقياس أحيانا يتطلب من المعجمي النص عليها.

هذا، وتشكّل ظاهرة تعدد مصادر الفعل الثلاثي إشكالية تتطلب من المعجمي قدرا كبيرا من الخبرة وحدسا لغويا حصيفا ليختار من ذلك الكم من المصادر عددا يرى أنه يلبي حاجة المستخدم، فقد ورد في مقدمة المعجم الوسيط أن لجنة التأليف "اختارت من المصادر أشهرها وأكثرها استعمالاً، إلا إذا اختلف المعنى باختلاف صيغة المصدر، فإنها تثبت الصيغ كلها"(٢). ونستنتج من هذا أن اختلاف معنى مصدر الفعل باختلاف صيغته من أهم المسائل التي يجب ألا تفوت المعجمي، نحو: (بغى، يبغي، بَغيا: تجاوز الحدّ. و بغت المرأة بِغاء: فجرت. و بغى الشيء بُغية: طلبه). فقد انتبه كل من المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي لهذه النقطة، فأوردا المصادر حسب المعنى المناسب، ففي المعجم الوسيط مثلا: (برئ المريض بَرْءا وبُرْءا: شُفِي، و- من فلان بَراءة: تباعد وتخلى عنه). لكن هذا المعجم لم يسلم كليا من خلط المصادر المتعددة المعنى للفعل الواحد، مثل قوله: (بخَع له بَخْعا وبُخوعا وبَخاعة)، ثم أورد لهذا الفعل تسعة معان، منها ما يستخدم الفعل فيها لازما، ومنها ما يستخدم متعديا، فيتساءل القارئ: هل تستخدم المصادر المذكورة مع هذه المعاني على حد سواء؟. أما المعجم العربي الأساسي فقد كان يعتمد على الأرقام في التفريق بين معاني الفعل إذا تعددت مصادره بتعدد المعاني،

(١) عبد المالك: المرجع السابق، ص: ١٤٠.

(٢) المعجم الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى، (نقلا عن الطبعة الثالثة)، ص:١٤.

نحو قوله: (بشر يبشُر بِشْرا وبُشْرا ١- الشخص: سر، ٢- بَشْرا الخُضَر: قشرها). لكن هذا المعجم مثل سابقه لم يسلم كذلك من الخلط أحيانا، مثل: (بنى يبني بِناء وبُنْيانا البيتَ ونحوه: شاده، و- (في اللغة) الكلمة: ألزم آخرها). فهل نقول في النحو مثلا: بنيت الكلمة بنيانا؟!

هذا، ومما يميّز المعجم العربي الأساسي في هذا الصدد إعادة تعريف المصدر في مدخل خاص تعريفا اشتقاقيا، فبعد قوله: "بَرَد يبرُد بَرْدا وبُرودا فهو بارد" بأسطر أعاد تعريف المصدر اشتقاقيا ثم ذكر له معاني أخرى "بَرْد: ١ مص بَرَد، ٢ نزلة تصيب أغشية الجهاز التنفسي..."، وكذلك في "برِح يبرَح بَراحا وبَرَحا فهو بارح"، ثم "بَرَح: ١ مص بَرِح، ٢ شدّة، أذى". وأحيانا دون أن يورد للمصدر معنى آخر غير المصدرية، فقد أعاد تعريف لفظ (البلبلة) اشتقاقيا دون أن يورد له معنى آخر، حيث أورد "بَلْبَلَ يُبَلْبِلُ بَلْبَلَة"، ثم أورد "بَلْبَلَة: مص بَلْبَل". أما المعجمان الوسيط والوجيز فشأنهما في هذا الصدد عدم إعادة تعريف المصدر اشتقاقيا، وإنما يكتفيان بإيراد المعاني الأخرى مباشرة، فبعد قول المعجم الوسيط مثلا: "بَرَدَ يَبْرُدُ بَرْدا وبُرودا..."، جاء في مدخل آخر "البرد: نزلة تصيب أغشية الجهاز التنفسي المخاطية...." دون إعادة إشارة إلى مصدرية اللفظ. وهكذا في المعجم الوجيز. ولذلك لم يرد ضمن رموزهما الرمز (مص) الذي يشير به المعجم العربي الأساسي إلى (المصدرية). على أن تصرف المعجمين مع المعلومة المتعلقة بجنس المدخل على عكس هذا المنهج، وتصرف المعجم العربي الأساسي كذلك في مسألة جنس المدخل على عكس منهجه هنا، كما سيأتي، الأمر الذي يؤكد عدم وضوح منهجية هذه المعاجم في جوانب عدّة. وبذلك يمكن عَدّ قول أبو العزم بأن المعجم العربي الأساسي يتميز عن الوسيط بإيراد الأول لمعاني المصادر(١)، يمكن

(١) أبو العزم: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ص:١٥٩.

عَدُّه زعما يفنّده المثال السابق، حيث ثبت أن المعجم الوسيط كذلك كان يعرض معاني المصادر، لكن الفارق بين الاثنين يكمن ـ فقط ـ في أن هذا الأخير لم يكن ينصّ على أن المدخل مصدر، مع أن الآخر ينص على ذلك، كما أسلفت، ففي باب الباء مثلا لم ينص المعجم الوسيط على مصدرية المدخل إلا في ثلاثة مواضع هي: (البخل: مصدر ويوصف به...)، و(البراء: مصدر ويوصف به...)، و(المبرة: مصدر ميمي...). ولما نجد مسوّغا لتخصيص هذه الأمثلة بالنص على مصدريتها دون غيرها، فإن قيل: لأن المثالين الأولين يستخدمان مصدرين ويوصف بهما، قلنا: هذه المسألة عامة في أغلب المصادر على قول ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

وإن قيل في المثال الثالث: لأنه مصدر ميمي، قلنا: قد أورد المعجم الوسيط في الباب نفسه مصادر ميمية أخرى دون النص على مصدريتها، نحو (المبدأ- المبدأة- المبرك- المبخلة...). يضاف إلى ما سبق أن المعجم العربي الأساسي لا يكتفي بإيراد مصادر الثلاثي (القياسية)، بل يورد كذلك مصادر غير الثلاثي، نحو "انبثّ ينبثّ انبثاثا"، و"انبثق ينبثق انبثاقا". ثم يعود فيقول في مدخل فرعي آخر: "انبثاث: مص انبثّ"، وكذلك "انبثاق: مص انبثق". مع أن شأن المعجمين الوسيط والوجيز هو عدم النص على مصادر غير الثلاثي.

يصعب التسليم في إطار حاجة الفئة المستهدفة بصحّة منهج المعجم العربي الأساسي، وهو إعادة النص على مصدرية اللفظ بعد إيراده مصدراً لفعله، بدعوى تلبية حاجة المتعلم الأجنبي غير المتمرس مع طرق الاشتقاق العربية، حيث قد يعجز عن معرفة الفعل الذي ينتمي إليه المصدر المعيّن، فترشده إعادة النص على مصدرية اللفظ إلى موضع فعله ومعناه. يصعب التسليم بهذه الدعوى إذا علمنا أن الفئة المستهدفة هي فئة المتقدمين في دراسة اللغة (لا المبتدئين فيها)، أي: المتقدمين

الذين جعلت الثقة في مستواهم اللغوي لجنة المعجم تسير في ترتيب مداخله على الطريقة الاشتقاقية (لا التلفظية)؛ فماذا زحزح هذه الثقة لدى اللجنة لتزعم أن هذا القارئ نفسه لا يستطيع الاعتماد على معرفته بقواعد اللغة العربية ليعرف أن اللفظ المعيّن مصدر للفعل المعيّن؟! خصوصاً وقد ذُكِّر بهذه القواعد في مقدمة المعجم.

وإذا أمكن التجاوز عن الدعوى السابقة في حالة مصادر الفعل الثلاثي (غير القياسية)، فلا أعتقد إمكان التجاوز عن دعوى حاجة القارئ الأجنبي (المتقدم في دراسة اللغة) إلى إيراد مصادر الأفعال غير الثلاثية (وهي قياسية)، فضلا عن إعادة النص على مصدريتها بعد ذلك.

هذا، وإن كان هناك لفظ يحتاج إلى إعادة النص على مصدريّته فهو: مصدر الفعل المعتلّ الذي لا شك في صعوبة ضبط ظواهره حتى على المتخصص أحيانا، بغض النظر عن كونه مصدراً للفعل الثلاثي المجرّد أو غيره، نحو (بان يبين بينا- بان يبون بونا- قال يقول قولا- قال يقيل قيلا- استقرى يستقري استقراء- استقرأ يستقرئ استقراء- استعفى يستعفي استعفاء). وفي هذه الحالة لا أعتقد أن المعجم الوجيز المستهدف لفئة المتعلمين من أبناء العرب في غنى عن مثل هذه المعلومة. وقد أشارت لجنة المعجم الكبير إلى شيء من هذا القبيل في صدد حديثها عن منهجها في إيراد مصادر الأفعال، "أغفلت مصادر الثلاثي المزيد ومصادر الرباعي المجرد والمزيد؛ لأنها قياسية، إلا ما كان من مزيد الثلاثي على وزن "أفعل" أو "فاعل"، -وكان مهموز الفاء- مثل: "آزر" فيذكر مصدرهما وإن كان قياسيا؛ لتتّضح صيغته، أهو من "أفعل" أم من "فاعل"، فيقال: آزر إيزارا- حينما يكون من "أفعل"... وآزر مؤازرة- حينما يكون من "فاعل"..."[1]. وعمل كل من المعجم الوسيط والمعجم الوجيز بهذه الوصيّة دون الإشارة إليها في مقدمتيهما.

(١) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:س.

وفي شأن تعدد مصادر الفعل الواحد، إذا كان منهج كل من المعجم الوسيط والوجيز والعربي الأساسي هو: أن يختار "من المصادر أشهرها وأكثرها استعمالا"(١)، وورد في مقدمة المعجم الكبير أنه "ذكر منها ما نصّت عليه المعجمات، وقدّم القياسي على غيره"(٢)، فإنّ مُقَارَنةً أجريتُها بين عيّنات عشوائية من المعاجم الأربعة أثبتت أن المعجم الكبير لم يختلف كثيرا عن المعاجم الأخرى في نسبة عدد المصادر الأفعال المذكورة، وذلك على عكس المتوقع منه بوصفه معجما موسوعيا، وبسبب التصريح السابق والوارد في مقدمته. وجدول المقارنة كما يأتي:

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
*بار فلان بَارا... و- البئر بارًا، وبؤورًا.	(بار) – بَارًا	(بار) – بَارًا	-
* بَتَأ بالمكان – بَتْأً، وبُتوءًا	(بَتَأ) بالمكان- بَتْأً، وبُتوءًا	-	-
*بَتَّ الشيء – بَتًّا	(بَتَّهُ) – بَتًّا	(بَتَّه) – بَتًّا	بَتَّ (بتت) يَبُتُّ بَتًّا
*بَثَر الجلد بَثْرًا	(بَثَر) جلده – بَثْرًا	(بَثَر) جلده – بَثْرًا	يَبْثُر يبثُر بَثْرًا
*بَجِحَ بالشيء- بَجَحًا	(بَجِحَ) به- بَجَحًا	(بَجِحَ) به- بَجَحًا	بَجِحَ يبجَحُ بَجَحًا
*بَجَدَ ... فلان بالمكان بُجودًا، وبَجَدًا	(بَجَد) بالمكان – بُجودًا	-	-

فكما هو ظاهر في الجدول أعلاه لم يزد المعجم الكبير على المصادر الواردة في المعاجم الأخرى غير كلمتي (بؤورا، وبَجَدًا).

(١) المعجم الوسيط (مقدمة الطبعة الأولى، نقلا عن الطبعة الثالثة)، ص:١٤.

(٢) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:ن.

ثالثا: بيان نوع المدخل:

نقصد بالنوع هنا كون المدخل فعلا أو اسما أو حرفا. ويرى عبد المالك أن من أهم المعلومات التي يقدمها معجم اللغة (ومن باب تعريف الدال) "ذكر نوع الكلمة بين بقية أقسام الكلم الأخرى، فيقال: هل هي اسم أم فعل أم حرف؟ ومن أي نوع من أنواع الأفعال أو الأسماء أو الحروف"(١). على أن يكون ذلك في حدود ما يعرّف القارئ المتوسط بهذا الجانب من اللفظ المعرّف، دون الخوض في التفاصيل النحوية؛ فإن لذلك محلّه الخاص.

ومع أن الاعتماد على الشهرة غير مقبول؛ لأنها أمر نسبي بين القرّاء، إلا أن الحقيقة فيما يبدو هي: أن النص على نوع الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا في الأغلب لا يفيد شيئا بالنسبة للقارئ، وخصوصاً إذا عددنا أن هذه المسألة لا تدخل ضمن المسائل الوظيفية في اللغة العربية، فالنص على نوع كلمة (ولد) مثلا لا يضيف أي شيء لتوضيح الكلمة دالا أومدلولا.

لكننا إذا عددنا من باب بيان نوع المدخل الإشارة إلى مشتقاته المختلفة من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة. فإن أهمية نص المعجمي على كل واحد من هذه المشتقات تكون على حسب خضوعها للقياس أو شذوذها عنه، فأكثرها انضباطا بالقياس أقلها أهمية في الذكر. فعلى ذلك يتوقع أن يكون النص على كل من اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الزمان والمكان والآلة (أيا كان نوع الفعل) أقلّ أهمية منه على بقية المشتقات؛ وذلك لأن هذه الأخيرة (الصفة المشبهة، صيغ المبالغة) أقرب إلى السماع منها إلى القياس. ويعاب على المعجم الوسيط في هذا الصدد نصّه على نوع الكلمة في بعض المداخل دون بعض، ف(البأّار: وصف للمبالغة- والبتّات:

(١) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص:٢٩٧.

وصف للمبالغة) أما في المداخل (البجّال- البديع- البرود) وغيرها، فلا نصّ على نوع الكلمة فيها. وسلك المعجم الوجيز السلوك نفسه، وهو ما يعني عدم وجود منهجية واضحة متبعة في هذا الشأن. أما المعجم العربي الأساسي فقد اكتفى بإيراد الوصف كلما كان للفعل وصف "برح يبرح براحا وبرحا فهو بارح- برد يبرد بردا وبرودا فهو بارد"، وعند ورود هذه المشتقات في مداخل خاصة يكتفي بإيراد معانيها الأخرى دون إعادة النصّ على نوعها، على عكس سلوكه مع المصادر كما سبق.

ويستحسن ألا يهمل المعجمي النص على الصيغ السماعية الشائعة لبعض المشتقات القياسية (أسماء الزمان والمكان والآلة)، فمع اقتضاء القياس فتح الجيم في كلمة (مسجد) مثلا، نجد الكلمة شاعت بالكسر سماعا، وبدون النص على اسم المكان هنا يوقع المعجمي القارئ في أحد أمرين:

١- إما أن يقيس على قاعدة فتح عين اسمي المكان والزمان فيما ليس مكسور عين المضارع من الأفعال. فيقع في الخطأ.

٢- وإما أن يعوّل على ورود كلمة (المسجد) مدخلا مستقلا مضبوطا بالشكل في محلّه. فيفقد بذلك الإحساس بإحدى أبرز خصائص اللغة العربية، وهي الترابط المعنوي بين مشتقات الأصل الواحد.

لا شك أن النص على نوع الكلمة (اسما أو فعلا أو حرفا) في أثناء التعريف لا يفيد القارئ فوائد عملية مباشرة في الأغلب، إضافة إلى أن تفاصيل هذا النوع من المعلومات لها مصادرها الخاصة، وهي كتب النحو، ومن ثمّ يتوقع (حسب متغير الفئة المستهدفة) أن يكون حظ المعجم الكبير من هذه المعلومات أكثر من غيره، كما يتوقع أن يكون المعجم العربي الأساسي أقلّ النماذج الأربعة حظّا من هذه المعلومات. وبناءً على ما سبق يمكن أن يؤخذ على المعجم العربي الأساسي: إطالته غير الضرورية عند تعريف الباء الجارّة مثلا، حيث أورد لها تسعة معان أساسية،

إضافة إلى أخرى فرعية، ولم يشر المعجم الوجيز إلى أي شيئ من ذلك، واكتفى المعجم الوسيط بستة معان فقط دون الخوض في تفريعاتها مثل الأوّل. أما إيراد أربعة عشر معنى عن الحرف نفسه في المعجم الكبير فيبدو أن ذلك طبيعي حسب متغير الفئة المستهدفة.

أما بعَدِّ النص على المشتقات من باب بيان نوع المدخل، فإذا كان من الطبيعي أن ينهج كل من المعجم الوسيط والمعجم الوجيز مع المشتقات منهج الاكتفاء بذكر ما رأت اللجنة "ضرورة النص عليه لخفائه، أو لتفريع بعض المعاني عليه"(١). وكان من الملائم لمتغير الفئة كذلك انتهاج المعجم الكبير منهج عدم ذكر المشتقات بعد الفعل؛ "لأنها قياسية، اللهم إلا إذا شاركها غير القياسي حتى لا يوهم إغفال القياسي عدم جوازه"(٢)، وكان من باب مراعاة متغير الفئة المستهدفة أن يذكر المعجم العربي الأساسي "مع الفعل الثلاثي المجرد اسم فاعله أو الصفة المشبهة به واسم مفعوله أحيانا"(٣)، فلست أدري لماذا خالف هذا المعجم الأخير مع المشتقات منهجه مع المصادر، أفليس من المحتمل أن يقتضي متغير الفئة المستهدفة إعادة النصّ على نوع الكلمة المشتقة شأنه مع المصادر؟!.

رابعا: بيان جنس المدخل:

أما بيان جنس الكلمة (تذكيرا أو تأنيثا)، فغلبة القياس على هذا الجانب تقلّل من أهمية إيراده في التعريف، حيث إن التأنيث في اللغة العربية يكون بإحدى ثلاث علامات هي: تاء التأنيث المربوطة، والألف المقصورة، والألف الممدودة. ولهذه العلامات قواعدها المطردة في الأغلب، والتي جعلت المعاجم العربية الحديثة لا تلقي لها بالاً في الأغلب.

(١) المعجم الوسيط (مقدمة الطبعة الأولى)، نقلا عن الطبعة الثالثة، ص:١٤.

(٢) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:س.

(٣) المعجم العربي الأساسي (مقدمة)، ص:٥٩.

ومن أبرز مظاهر الخروج على القياس في هذه القضية: أن يكون اللفظ مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف، أو أن يكون من الأسماء التي تذكر وتؤنث، أو من المؤنث المعنوي. فواجب المعجمي في هذا الصدد أن ينصّ على المسألة لقيمتها التعريفية. أما إهمال كلٍّ من المعاجم: الوسيط، والوجيز، والعربي الأساسي للمعلومة المتعلقة بجنس المدخل في كلمات من قبيل (الببغاء- الببر- البازي- البرفش- الباشق- البلبل- البترول) فمن شأنه جعل القارئ في حالة تساؤل أمام هذه الكلمات، أهي مذكر أم مؤنث، أو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإلا فما مؤنثاتها؟

يقوم بعض المعاجم الحديثة بتخصيص مداخل خاصة للمؤنثات القياسية وإعادة تعريفها تعريفا اشتقاقيا (حمراء: مؤنث أحمر مثلا)، إذا كان لهذه المؤنثات دلالات أخرى غير مجرّد كونها مؤنثات لمداخل سابقة. ومثال ذلك: ما ورد في المعجم الوسيط "البتراء: مؤنث الأبتر. و- من الحجج: القاطعة الفاصلة في الخصومة. و- من الخطب: ما لم يحمد الله فيها". و"البجراء: مؤنث الأبجر. و- الأرض المرتفعة الصلبة. ويقال: حقيبة بجراء: ممتلئة". حيث أفرد المؤنث بمدخل وعرّفه تعريفا اشتقاقيا أولا، ثم أورد له دلالة أخرى، بعد أن أورد قبل ذلك: "فهو أبتر، وهي بتراء". وهكذا تصرّف المعجم الوجيز مع الكلمة (بتراء). ولم يلتزم المعجم العربي الأساسي بذلك، فاكتفى بالقول: "البتراء: الاسم المعرّب عن الإغريقية لمدينة قديمة في الأردن..."، ولم يُعِدِ النصّ على كون اللفظ مؤنثا. بل اكتفى بالمعلومة التي أوردها قبل ذلك "أبتر مؤنثه بتراء، جمعها بُتُر". فالمسألة فيما يبدو مجرّد اختلاف منهجي بين المعاجم الثلاثة. على أن المعجم الوسيط لم يلتزم بالمنهج السالف في جميع المداخل، ففي المدخل (بتل) مثلا كان منهجه مثل منهج المعجم العربي الأساسي، حيث ذكر أولا "... فهو أبتل، وهي بتلاء"، ثم أورد بعد ذلك "البتلاء: يقال: بات فلان على بتلاء من رأيه: عزيمة لا تردّ". دون إعادة النص

على أن الكلمة مؤنثة (أبتل) شأنه مع الكلمات الأخرى. وهذا دليل آخر على الاضطراب المنهجي.

ولا أكاد أجد فرقا مهمّاً يحدثه متغير الفئة المستهدفة في هذا الشأن بين المعاجم العربية الحديثة، عدا ما لوحظ على المعجم العربي الأساسي، حيث لم يكن يعيد ربط المؤنث بمذكره عند ذكر معناه أو معانيه الأخرى، مخالفا بذلك منهجه مع المصادر دون مسوغ يذكر، علما أن المتوقع منه الخضوع لمتغير الفئة المستهدفة في هذه الحالة، شأنه مع المصادر.

خامسا: المدخل من حيث العدد:

أقصد هنا كون المدخل المعجمي مفردا أو مثنى أو جمعا. ومن المعلوم أن محتويات مقدمة بعض المعاجم كثيرا ما تغني عن إيراد أغلب المعلومات اللغوية القياسية عند تعريف (الدالّ). ولا يخفى أن التقليد المعجمي العربي يقوم على تقديم المدخل غالبا في صورة المفرد، كما أن سهولة التفريق بين المفرد وغيره في اللغة العربية تجعل المعجمي في غنى عن النص على عدد المدخل.

ويبدو أن هذا القول إن كان ينطبق على حالة المثنّى، فحالة الجمع مستثناة؛ حيث إن هناك ثلاثة أنواع من الجموع هي: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير. ومع قياسية آلية الجمعين الأوّلين (المذكر السالم والمؤنث السالم) إلا أن اضطراب القواعد التي حاول بها النحاة ضبط المفردات التي تجمع على هذا الجمع أو ذاك لدليل صارخ على عدم انصياع قضية الجمع في اللغة العربية للضبط القواعدي. وإذا أضفنا إلى ما سبق ظاهرة تعدّد جموع التكسير للمفرد الواحد، تبيّن لنا ضرورة إيراد المعجمي لمختلف جموع المفرد المشهورة على حسب مستوى الفئة المستهدفة. ومن هنا يبدو أن الحق مع العلمي[1] حين انتقد من

(١) العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية، ص: ١٥١.

المعجم الوسيط عدم إثباته لصيغة (عِباد) ضمن جموع كلمة (عبد)، مع أن هذه الصيغة أكثر شيوعا وتداولا من غيرها بشهادة الأسلوب القرآني على الأقل؛ حيث تكرّر ٩٧ مرة. ومثل ذلك: إهماله لصيغة (الأسرى) من جموع كلمة (الأسير)(١). هذا، وتكاد جميع المعاجم العربية الحديثة تقع في إشكالية عدم الاطراد في النص على هذه المعلومة؛ فلا أكاد أجد مسوغاً لما ورد في النماذج الأربعة من ذكر جمع (الباسور) وهو (بواسير)، وإهمال جمع (البارود)، مع توافق اللفظين في الصيغة. على أن المعجم العربي الأساسي أورد جموع مداخل كثيرة أهملت المعاجم الكبير والوسيط والوجيز النص على جموعها، مثل: (بابا: ١ بابوات/ باباوات)، و(باذنجان مف باذنجانة ج باذنجانات) في المعجم العربي الأساسي. وإن كان المعجمان الوسيط والوجيز أيضا أوردا جموع مفردات أهملها المعجم العربي الأساسي؛ فقد ورد في المعجم الوجيز مثلا "... عربي بحت: خالص النسب، وعربية بحتة، وأعراب بحوت"، وورد المدخل في المعجم العربي الأساسي دون إشارة إلى مؤنثه وجمعه. وهذا دليل آخر على عدم وجود الدقة المنهجية.

ومما يلزم المعجمي الانتباه له في هذا الصدد اختلاف الدلالة باختلاف صيغ الجموع في بعض المفردات، على نحو ما في بعض جموع كلمة (عبد)، حيث يؤيّد الأسلوب القرآني تخصيص صيغة (عِباد) بدلالة العبودية لله ﴿**وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا...**﴾ الآية(٢). في حين يُلحَظ اقتصار صيغة (العَبيد) على دلالة (الاسترقاق)، والأسلوب النبوي الشريف يؤيد ذلك، قال ﷺ: (العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون)(٣). كما يؤيد أسلوب السلف الصالح أيضا اقتصار صيغة (عَبْدَة) على دلالة صرف العبادة لغير الله ـ سبحانه

(١) العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط، مجلة اللسان العربي، ع/ ٣٠، ١٩٨٨م، ص:٧٦.

(٢) سورة الفرقان/ ٦٣.

(٣) صحيح البخاري، باب فضل من أدّب جاريته وعلّمها، رقم:٢٥٤١.

وتعالى ـ، قال أسامة بن زيد : (مرّ النبي ﷺ بمجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين عَبَدَة الأوثان واليهود وفيهم عبد الله بن أبيّ بن سلول . . . إلخ)[1]. هذا، ولا أدري إلى أي مدى يصحّ تعقيب وهيب دياب على قول المعجم الكبير (رعاة الماشية) بأن "الأولى (الرعاء)، وفي القرآن الكريم : ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِعَاءُ ﴾. فالرعاء للمواشي والرعاة لأولي الأمر"[2].

وفي حالة ما إذا ورد المدخل في صورة المثنّى أو الجمع، يطلب من المعجمي النص على مفرده إن كان له مفرد من لفظه، وإلا فعليه النصّ على ذلك أيضا. ويُلحظ على المعجم الوسيط والمعجم الوجيز في هذا الصدد إهمال النص على عدد المدخل، إذا كان غير مفرد، فهناك مداخل جاءت على صورة الجمع أو المثنّى دون النص على ذلك، نحو (التباريح- التباشير- البصريون- الأبردان). ونصّ المعجم العربي الأساسي على ذلك بقوله : "تباريح (غالبا في صورة الجمع) مف تبريح"، وقوله "تباشير مف تبشير (عادة في صيغة الجمع)". هذا، ومما يتميز به هذا المعجم عن غيره : النصّ الضمني على اسم الجنس الجمعي في مثل قوله : "برتقال، واحدته برتقالة ج برتقالات"، و"باذنجان مف باذنجانة ج باذنجانات"، و"بَجَعٌ واحدته بَجَعة ج بَجَعات".

بما أن المفردة الواحدة في اللغة العربية لها أكثر من جمع في بعض الأحيان، فالمتوقع أن تختلف المعاجم العربية الحديثة فيما بينها من حيث عدد الجموع التي يوردها كل معجم للمفردة الواحدة، تبعًا لاختلاف هذه المعاجم في متغير الفئة المستهدفة. فلنتأمل في محتوى الجدول الآتي لنرى إلى أي مدى لبّت نماذجنا حاجات فئاتها المختلفة في هذا الشأن.

(١) المرجع السابق، باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين، رقم: ٦٢٥٤.

(٢) دياب، وهيب : المعجم الكبير، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد٥٨، ج٣/ ، ١٩٨٣م، ص: ٦٣٣.

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
*بازٌ: ... (ج) أبؤز، وأبواز، وبيزان.	(الباز): ... (ج) أبواز وبيزان.	(الباز): ... (ج) بيزان.	بازٌ ج أبواز وبيزان.
البازي (ج) بُزاة، وبَوازٍ.	(البازي): ... (ج) بَوازٍ، وبُزاة.	(البازي): ... (ج) بَوازٍ، وبُزاة.	بازٍ (البازي) ج بُزاة وبَوازٍ (البوازي).
*البئر: ... (ج) أبؤر، وأبآر، ويقال: آبار (بالقلب) وبِئار.	(البئر): ... (ج) أبؤر، وأبآر، وآبار، وبِئار.	(البئر): ... (ج) آبآر، وآبار.	بئر ج آبار.
*البَيْر (بدون جمع)	(البير): ... (ج) بُيور	(البير): ... (ج) بُيور	-
*البيغاء (بدون جمع)	(البيغاء) (بدون جمع)	(البيغاء) (بدون جمع)	بَيْغاء/بَيْغاء ج بيغاوات.
*البِئْنة: ... (ج) بِئَن.	(البِئْنة): ... (ج) بِئَن	(البِئْنة): ... (ج) بِئَن.	-
*البَئْنة (بدون جمع)	(البَئْنة): ... (ج) بِئان	(البَئْنة): ... (ج) بِئان	-
*البِحاد: ... (ج) بُحُلز	(البِحاد): ... (ج) بُحُلز	(البِحاد): ... بُحُد	-
*البَحْد: ... (ج) بُحود.	(البَحْد): ... (ج) بُحود.	(البَحْد): ... (ج) بُحود.	-
*البَحْث: ... (ج) بُحوث، وأبحاث.	(البحث): ... (ج) بُحوث، وأبحاث	(البحث): ... (ج) بحوث، وأبحاث.	بَحْث: ... ج بُحوث وأبحاث.

إذا ألقينا نظرة مقارنة فاحصة في الجدول أعلاه، سنكتشف - حتما - عكس المتوقع، فالحاصل بعد مقارنة النماذج الأربعة بعضها ببعض في هذه المواد (المختارة عشوائيا) هو - باختصار- إما أن تتعادل النماذج الأربعة في عدد الجموع، وإما أن تورد المعاجم الأخرى جموع كلمات أهمل المعجم الكبير النص عليها، ولم يزد هذا المعجم الموسوعي على الجموع الواردة في غيره حسب الأمثلة الواردة في الجدول إلا في كلمتي (البازُ، والبئر).

مع أننا لا نستطيع الجزم بأن المعاجم غير الموسوعية في أمثلتنا قد أوردت من

الجموع أكثر أو أقلّ مما تتطلبه طبيعة فئاتها المختلفة؛ لما يتطلّب مثل هذا الجزم من دراسة إحصائية دقيقة لم تُتَحْ بعد، لتحديد نسبة شيوع صيغ الجموع بين كل فئة على حدة، فلا يعيينا الجزم بأن المعجم الكبير ذا الطبيعة الموسوعية لا يقبل منه إهمال النص على جموع بعض الكلمات أو الاقتصار على المشهور منها مثل المعاجم الأخرى.

٢/١/٣: المعلومات التأثيلية:

أقصد بالمعلومات التأثيلية هنا: كل معلومة من شأنها إفادة القارئ بالأطوار التاريخية التي مرّ بها اللفظ (من حيث أصالته أو حداثته في اللغة العربية دالًا ومدلولا)، والأحوال المختلفة التي تعتريه، وإن كانت هذه المعلومات حسب رأي راي دي بوف J.R. Debove[1] غير ذات قيمة وظيفية استعمالية. هذا، ولا يهمني في هذا الصدد بحث مدى صحة اشتمال المعاجم العربية الحديثة على الألفاظ غير العربية الأصل ضمن موادها، فتلك قضية مفروغ منها، وإنما ينصبّ اهتمامي على قضية نصّ المعاجم على مختلف المعلومات المتعلقة بهذه الألفاظ، حيث - من الواضح - أن حاجة مستخدمي المعجم إلى المعلومات التأثيلية بأنواعها المختلفة تتفاوت بتفاوت مستويات الفئات المستهدفة.

أولا: بيان مدى أصالة اللفظ في اللغة:

انبثق من قضية تأثيل اللفظ في المعجم العربي أربعة مصطلحات اختلف اللغويون المحدثون حول تحديد مفاهيمها اختلافا كبيرا، ولعلّ السبب في هذا الاختلاف يعود إلى عدم ضبط مفاهيمها لدى قدامى اللغويين والمعجميين التطبيقيين الذين أكثروا من استعمالها في مؤلفاتهم بطريقة غير مضبوطة عبر أزمنة التاريخ المختلفة. وهذه المصطلحات هي: (المعرّب- الدخيل- المولّد-

(١) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ١٥١.

المحدث)؛ فحيث كان القدامى يطلقون على المعرّب دخيلا أحيانا[١]، ويخلطون بين مفهومي المولّد والمحدث، كما قال الزبيدي: إن "المولّد من الكلام هو المحدث"[٢]، وعرّف السيوطي المولّد بأنه "ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم.."[٣]، وورد عند ابن منظور أنه "سمي المولّد من الكلام مولّدا إذ استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى"[٤]، نجد لجنة تأليف المعجم الوسيط تعرّف المصطلحات الأربعة على النحو الآتي:

١- المعرّب: اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب.

٢- الدخيل: اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير.

٣- المولّد: اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية.

٤- المحدث: اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة[٥]. وعلى هذا المنوال سارت لجنة تأليف المعجم العربي الأساسي كذلك.

لكن الودغيري اعترض على هذا التحديد لمفاهيم المصطلحات الأربعة، واقترح تحديدا آخر كما يأتي:

١- المحدث: كل ما أحدث خارج إطار لغة العرب المحتجّ بها. سواء كان عربي الأصل فاشتق منه وولّد، أم كان الأصل أعجميا وعرّب.

٢- المولّد: ما ولّده الاستعمال مما أصله عربي فقط.

٣- المعرّب: المحدث الذي هو من أصل غير عربي[٦].

---

(١) الودغيري، عبد العلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص:١٨٨-١٨٩.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد، ج١، ص:٣٠٤.

(٣) المرجع نفسه والصفحة.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ولد).

(٥) المعجم الوسيط: مقدمة الطبعة الأولى. ج١، ص:١٦.

(٦) الودغيري: قضايا المعجم العربي، ص:١٧٦.

يُلحظ على تحديد الودغيري هذا إهماله لمصطلح الدخيل، وتغييبه لعامل التاريخ، كما يمكن الردّ على تحديد لجنة المعجم الوسيط لمصطلح (الدخيل) بأنه لا يمكن إطلاقا دخول أي لفظ على أية لغة أخرى دون أن يطرأ عليه ولو قليل من التحوير.

ولعلّ الأفضل من التحديدين السابقين الاحتكام إلى العامل الصرفي للتفريق بين الثنائي (المعرّب–الدخيل)، من جهة، وإلى العامل التاريخي للتفريق بين الثنائي (المولّد–المحدث) من جهة أخرى، فيكون المعرّب من الألفاظ ما دخل إلى العربية من لغة أخرى وأُلحقت بأحد الأوزان الصرفية العربية، ويقتصر الدخيل على ما لم يلحق من هذه الألفاظ بأحد الأوزان العربية، على أن يبقى الثنائي الثاني كما حدّدته لجنة المعجم الوسيط. ويتوافق هذا الرأي في التمييز بين المعرّب والدخيل مع النقطة الأخيرة من رأي هادي نهر حين عرّف المعرّب بأنه: "لفظ استعاره العرب الخلّص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم"، وعرّف الدخيل بأنه: "لفظ أخذته اللغة من لغة أخرى في مرحلة من حياتها متأخرة عن عصور العرب الخلّص الذين يحتجّ بلسانهم، وتأتي الكلمة الدخيلة كما هي أو بتحريف طفيف في النطق"(١). وإن كنت لا أوافقه على هذا التمييز التاريخي بين المصطلحين.

أيا كان المنهج الذي يسير عليه المعجمي في تحديد المفاهيم السابقة، فلا شك أن إيراد المعلومات المتعلقة بتحديد مدى أصالة الكلمة في اللغة العربية مهم جدا، وخصوصاً في المعاجم الكبيرة. حيث يتوقع من المعجمي في هذا الصدد النص على أن كلمة ما غير أصيلة في اللغة العربية، مع ذكر اللغة التي وفدت منها

(١) نهر، هادي: تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور، مجلة المعجمية– تونس، ع٦ / ، ١٩٨٩م، ص:٤٣٢.

الكلمة بعد تحرّي الدقة قدر المستطاع. ومما يلزم لفت النظر إليه في هذا الإطار أن كثيرا من الألفاظ المنسوبة إلى أصول يونانية أو لاتينية أو غيرها في المعاجم العربية الحديثة لم تدخل إلى العربية مباشرة من هاتين اللغتين، وإنما بواسطة الإنجليزية أو الفرنسية، وهو ما جعل عبد المالك يفضّل نسبة هذه الكلمات إلى اللغتين الأخيرتين[1]. ويبدو وجاهة هذا الرأي من حيث أن القارئ العربي يتواصل مع اللغتين الأخيرتين (بحكم أنهما لغتان حيّتان) أكثر من تواصله مع اللغتين الأوليين، فللمعجم الإنجليزي أو الفرنسي بعد ذلك ولمن شاء المزيد من الاطلاع أن ينسب الكلمات إلى الأصول المقترضة منها. على أن هناك إشكالية مهمة في هذا الإطار تتمثل في تلك الكلمات التي اقترضتها اللغتان الإنجليزية والفرنسية من أصل واحد (وكثيرا ما يحدث ذلك)، فإلى أية واحدة من اللغتين تنسب الكلمة إذن؟، ومن هنا أميل إلى أن تنسب الكلمات إلى أصولها الأولى قدر الإمكان، مع الإشارة إلى أشهر اللغات الأجنبية التي اقترضت الكلمة نفسها.

لكن المعاجم العربية الحديثة لم تلتزم بالنص على هذه المعلومات التأثيلية في جميع المداخل التي تستحق ذلك. فالمعجم الكبير مثلا (مع طبيعته الموسوعية) لم ينصّ على أن كلمتي (البرتقال) و(البرميل) مثلا دخيلتان[2]، مع أن المعجم الوسيط نصّ على ذلك في الكلمتين، كما لحظ عبد العزيز مطر على المعجم العربي الأساسي مثلا: عدم تمييزه في الأغلب بين ما هو عربي أصيل، وما هو معرّب أو محدث، أو مما أقرّه مجمع اللغة العربية[3]، مع أن الحقيقة هي أن هذا المعجم أصلا في غنى عن هذه المعلومات لولا تورطه بوضع رموزها ضمن الرموز الواردة في المقدمة، دون أن يستعمل أي واحد من هذه الرموز في باب الباء إلا مرة واحدة،

(١) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ١٦٠.

(٢) دياب، وهيب: المعجم الكبير، ص: ٦٣٤.

(٣) مطر، عبد العزيز: المعجم العربي الأساسي إضاءة ونقد، ص: ٦٩-٧٠.

وهي في قوله: "بدال: رافعة تعالج بالقدم لتحريك آلة كالمخرطة أو الدراجة... (محدثة)". وجدير بالذكر أن هذه المعاجم جميعا تنص على هذه المعلومات أحيانا دون تحديد اللغات المنحدرة منها الكلمات؛ لصعوبة ذلك في أغلب الأحايين. وفي المعاجم التراثية أمثلة على تحفّظ المعجميين من البتّ بالقول في الأصول المنحدرة منها الكلمات، ففي تعريف صاحب لسان العرب لكلمة (اليمّ) مثلا ذكر "واليمّ: البحر الذي لا يدرك قعره، وزعم بعضهم أنها لغة سريانية فعرّبته العرب، وأصلها يمّا..."(١). هذا، ولا شك أن اضطلاع المعجمي في معرفة الفصائل اللغوية سيجنّبه الوقوع في مثل ما عيب على المعجم الكبير، حين وصف هذا الأخير كلمة (إبل) بأنها دخيلة لمجرد موافقتها لكلمة (Ibilu) الأكدية، والصحيح أنها "معروفة في جملة لغات سامية، ومن هنا تندرج في باب المشترك السامي"(٢). هذا، ومما يلحظ على المعاجم العربية الحديثة في هذا الشأن قلة عنايتها بالنص على المولّدات، ففي باب الباء من المعجم الوسيط ـ مثلا ـ نصّ على أن اللفظ مولّد في أحد عشر مثالا فقط بوضع الرمز (مو) "رغم كثرة المولّدات في اللغة العربية"(٣).

يعدّ النص على هذه المعلومة من أبرز ما حرص عليه كل معجم (ما عدا المعجم الوجيز) من نماذجنا الأربعة في مختلف المداخل، ولم يفتها أن تضع لها رموزا في مقدماتها. لكنّ لي على هذه المعاجم ملحوظات من حيث مدى التزام كل واحد منها بحاجة الفئة المستهدفة فيه.

أ- إذا كان مقبولا من المعجمين (الكبير والوسيط) حرصهما على المعلومات التأثيلية (تبعا لمتغير الفئة المستهدفة)، وخصوصاً ما يتعلق منها ببيان مدى أصالة

(١) لسان العرب / مادة يمم.

(٢) السامرائي، إبراهيم، وحمد الجاسر: نظرات في المعجم الكبير، ص: ١٢.

(٣) عبد المالك: قضية التعريف، ص:١٥٦.

اللفظ، فلا أعتقد أن الفئة المستهدفة في المعجم العربي الأساسي بحاجة إلى هذه المعلومات التي لا تحقق للمتعلّم العربي (فضلا عن المتعلم الأجنبي) أية فائدة عملية مباشرة. فعلى ذلك يتوقع أن يكون المعجم الكبير من بين نماذجنا الأربعة أكثر حظا في هذه المعلومات.

ب- يعدّ منهج المعجم الوجيز في هذه المسألة أنسب لطبيعة جمهوره، حيث لم يشغل باله بهذه المسألة، فلم يضع أي رمز للمعلومات التأثيلية.

ت- إذا كان المعجم الوسيط معذوراً في عدم نصّه على اللغات التي انحدرت منها بعض الكلمات الدخيلة، فالمعجم الكبير مطالب باستقصاء البحث حول ذلك إلى أقصى درجة ممكنة.

ث- يحمد للمعجم الكبير حرصه على محاولة كتابة اللفظ كما ينطق في لغته الأولى.

سنقف على درجة اضطراب نماذجنا في تلبية حاجات فئاتها المختلفة في هذا الجانب من خلال الجدول الآتي:

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي	ملحوظة
*بابا: (Pappa) (لفظة يونانية الأصل من pappos أو papaps معناها أب)	(البابا) (بدون المعلومة التأثيلية)	(البابا) (بدون المعلومة التأثيلية)	بابا (بدون المعلومة التأثيلية).	خالف المعجمان الوسيط والأساسي في هذا اللفظ منهجهما، من حيث النص على المعلومة التأثيلية.
*البابونج (بدون المعلومة التأثيلية)	(البابونج): ... (مع)	(البابونج) (بدون المعلومة التأثيلية)	بابونج (بدون المعلومة التأثيلية)	يؤخذ على المعجم الكبير هنا عدم النص على أن اللفظ دخيل، وعدم إيراده الاسم العربي للبابونج، "وهو **القُرّاص**".[1]
*البارود (Gun Powder): (في التركية باروت، من اليونانية بوريتيس)...	(البارود): ... (د)	(البارود) (بدون المعلومة التأثيلية)	بارود (بدون المعلومة التأثيلية).	إذا صحّ ما ورد في المعجم الكبير أن الأصل التركي للفظ (باروت)، فقد حصل فيه التغيير الذي يؤهله للالتحاق بركب المعرّبات حسب تحديد المعجم الوسيط نفسه، فلا ندري لماذا عدّ اللفظ دخيلا لا معرّبا في الوسيط.
*بارومتر (barometer) (بدون معلومة تأثيلية)	-	-	بارومتر (بدون معلومة تأثيلية)	لعل عدم نص المعجم الكبير على المعلومة التأثيلية في هذا اللفظ وما أشبهه (الباروجرام- الباروجراف- الباركيه مثلا) يعود إلى أنه

(١) دياب، وهيب: المعجم الكبير، ص:٦٣٢.

				بشكله ينمّ عن أجنبيته عن اللغة. وإن كان ذلك لا يعذر هذا المعجم في عدم نصّه على اللغة التي انحدر منها اللفظ.
*باشا (كلمة تركية منحوتة في الأرجح من باذْ شاه الفارسية، بمعنى السلطان).	(الباشا): ... (د)	(الباشا) (بدون المعلومة التأثيلية)	باشا (بدون المعلومة التأثيلية).	شأن المعجم الوسيط هنا مثل شأنه مع كلمة (بارود).
*البترول (بدون المعلومة التأثيلية)	(البترول): ... (مج)	(البترول) (بدون المعلومة التأثيلية)	بترول (بدون المعلومة التأثيلية)	يؤخذ على المعجم الكبير عدم نصه على المعلومة التأثيلية في هذا اللفظ. ويبدو في هذا المثال وفي غيره من الأمثلة أن المعجم الكبير لا يهتم بما رمز له المعجم الوسيط ب (مج) أي بمجمع اللغة العربية.
*الببّغاء (بسكون الباء الثانية أو بفتحها دون تشديد Parrot دخيل من الهندية).	(الببّغاء): ... (مج).	(الببغاء) (بدون المعلومة التأثيلية).	ببّغاء/ببْغاء (بدون المعلومة التأثيلية).	الرمز (مج) في المعجم الوسيط مثير للبس؛ فهل كون لفظ معيّن أو معناه من اختيار مجمع اللغة العربية يمنع من كونه دخيلا أو معرّبا أو مولدا أو محدثا؟!

ثانيا: الإشارة إلى كون اللفظ منحوتا:

ولعلّ مما يمكن إضافته إلى باب المعلومات التأثيلية الإشارة إلى كون الكلمة منحوتة، والنحت هو: أن "تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك نحو: رجل عبشمي منسوب إلى اسمين..."(١). ويمكن كذلك أن تنحت الكلمة من أكثر من كلمتين، فيتوقع من المعجمي عند تعريفه لكلمة (بسملة) مثلا أن يشير إلى كونها مركبة من عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) وهكذا...

سواء عددنا هذه المسألة جزءا من المعلومات التأثيلية أو أنكرنا ذلك، فالحاصل واحد في كلتا الحالتين من ناحية تأثير متغير الفئة المستهدفة في التعريف، حيث لا غرو أن يشتمل المعجم الكبير دون غيره على عبارات من قبيل "*البازدار: (مركب من: باز: صقر، ودار: في الفارسية: ممسك، أو صاحب)..."، و"باشا (كلمة تركية منحوتة في الأرجح من باد شاه الفارسية، بمعنى السلطان)..." . على أن هذا المعجم لم يلتزم ببيان هذه المعلومة في أغلب الكلمات الدخيلة في اللغة العربية مثل: (الباروجرام- الباروغراف- بارومتر إلخ)، فإن قلنا: إن هذه المعلومة مقصورة في المعجم على الكلمات العربية، فكيف نوفّق بين هذا الزعم وما ورد في المعجم نفسه بشأن كلمة (باشا) التركية الأصل كما ورد في الجدول السابق؟.

ثالثا: بيان الوضع اللهجي للفظ:

ويمكن أن نضيف إلى المعلومات التأثيلية كذلك بيان الوضع اللهجي للكلمة، فقد "يكون تعدد الصيغ، أو تكاثر المشتقات في المادة اللغوية الواحدة مظهرا من مظاهر اختلاف اللهجات العربية..."(٢). وقد درجت المعاجم العربية القديمة على

(١) ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، تح: د. مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤م، ص:٢٧١.

(٢) نهر، هادي: تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور، ص:٤٣٦.

الإشارة إلى ظواهر لهجية من قبيل العنعنة، والفحفحة، والكشكشة. وظواهر لهجية أخرى لا ألقاب لها، كإبدال ألف (هنا) هاء فيقال: (هنه) وما إلى ذلك من الظواهر التي قيّدتها المعاجم العربية القديمة[1]. أما المعاجم الحديثة فحسب مستوى الفئة المستهدفة يتوقع منها النص على كون كلمة ما تمثّل ظاهرة لهجية قديمة كانت أو حديثة، نحو "البأز: لغة في الباز" كما في المعجم الوسيط، وفي المعجم الكبير "بازٌ... ويقال أيضا: البازي". هذا، وهناك كلمات عربية فصيحة يكاد استعمالها ينحصر في نطاق إقليم عربي معيّن، ويكثر ذلك في ألفاظ الحضارة الحديثة، فالفستق في إقليمٍ هو: الفول السوداني في إقليم آخر، ولا شك أن الإشارة إلى ذلك لها أهميتها.

ولا تختلف المسألة هنا عما في المحور السابق، من حيث إن المعجم الكبير يتوقع أن يكون له القدح المعلّى من نسبة هذا النوع من المعلومات التأثيلية في المعجم. فلنقارن بين النماذج الأربعة من خلال الجدول الآتي:

(١) المرجع نفسه والصفحة.

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي	ملحوظة
*باز ... ويقال أيضا: البازي	١-(البأز): لغة في الباز... ٢- (الباز): نوع من الصقور، ينتمي إلى الفصيلة الصقرية، وهو من طيور مصر النادرة... ٣- (البازي): جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم، من فصيلة العقاب النسرية...	(البازي): جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم... ٢- (الباز): ضرب من الصقور يستخدم في الصيد...	١- بازٍ (البازي): ... جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم يصاد به (انظر أيضا: بوز). ٢- بازٌ...: ضرب من الصقور يستخدم في الصيد (انظر أيضا: بزي).	حين عَدّ المعجم الكبير كلمتي بازٌ والبازي كلمة واحدة بلهجتين مختلفتين، قدّم المعجم الوسيط (ومثله الوجيز) عن الكلمتين تعريفين مختلفين، على أن كلمة البأز (بالهمز) عنده لهجة في الباز (بدون الهمز). فكيف نفسّر هذا الاختلاف في تحديد المعنى وقد صدر المعجمان من هيئة واحدة[1]. وصنيع المعجم العربي الأساسي مع الكلمتين نصّ غير صريح على الاختلاف اللهجي.
*بازلاء... (بِسِلّى، وبِسِلّة، وبِزِلّيا- في الشام)...	-	-	-	
*البَبْغاء (بسكون الباء الثانية أو بفتحها دون تشديد...)	١- (البَبْغاء): ... ٢- (البَبَّغاء): البَبْغاء.	(البَبْغاء): ... ٢- (البَبَّغاء): البَبْغاء.	بَبْغاء/بَبَّغاء: ...	اشتملت جميع النماذج على المعلومة التأثيلية بطريقة غير مباشرة، وإن كان المتوقع من المعجم الكبير التصريح بالاختلاف اللهجي ونسبة كل لهجة إلى أهلها لو أمكن. ومن المُخَيِّر نصّ المعجم الكبير الصريح على فتح الباء دون تشديد، في حين وردت الكلمات في بقية النماذج مشدّدة مع الفتح. إضافة إلى أن المعجم الكبير نفسه أورد الكلمة في مدخل آخر وفي الصفحة نفسها بفتح وتشديد الباء (البَبَّغائية: مرض نوعي فيروسي مُعْدٍ ينقله البَبَّغاء، ويصيب الدماغ).

(١) توافق مذهب المعجم الكبير في هاتين الكلمتين مع ما ورد في لسان العرب "باز: الباز: لغة في البازي...".

رابعا: بيان مستوى استعمال اللفظ:

ولعلّ مما تصحّ إضافته إلى المعلومات التأثيلية كذلك النص على أن اللفظ أو استعماله عاميّ أو مجازي. ومن هنا أخذ بعضهم على المعجم الكبير (مع طبيعته الموسوعية) في أثناء شرحه لمادة (أ ك ل) قوله: (الأَكَلان: الحكّة (محدثة)، والأَكَلان: بقّ الفراش (محدثة))، دون إشارة إلى أن الكلمتين مصريّتان دارجتان[1]. إذا كان أُخذ على المعجم الكبير إهماله الواضح للنص على مستوى استعمال اللفظ من حيث كونه عاميا أو كون استعماله مجازيا كما سبق، فمما يشاد بهذا المعجم وبغيره من نماذجنا النص على المجالات المعرفية المختلفة التي تستعمل فيها المصطلحات كما في المثالين الآتيين:

المعجم الكبير	المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
*البؤرة: ... و- في علم الفيزيقا (Focus): نقطة تلاقى عندها -أو تتفرق منها- الأشعة...	(البؤرة): ... وبؤرة العدسة (في الفيزيقا): نقطة تتجمع عندها أو تتفرق...	(البؤرة): ... و- (في علم الطبيعة)[2]: نقطة تلاقى أو ...	بؤرة ج بؤر: .... ٢- (في علم الطبيعة) نقطة تتلاقى أو تتفرق عندها ...
*البتر (في الجراحة)...	(البتر) في الجراحة: قطع طرف أوجزء منه جراحيا.	(البتر)- (في الجراحة): ...	بتر: ١ مص بتر، ٢ (في الطب): ... ٣ (في علم اللغة)[3]: سقوط صوت أو مقطع أو جزء من آخر الكلمة، ومنه في العربية الترخيم.

(١) السامرائي، إبراهيم، والجاسر، حمد: نظرات في المعجم الكبير، ص:٢٢.

(٢) لعلّ من مظاهر إبداع لجنة تأليف المعجم الوجيز استبدالهم بلفظ (الفيزيقا) الوارد في المعجمين الكبير والوسيط لفظ (علم الطبيعة)، وذلك من باب مراعاة متغير الفئة المستهدفة، حيث إن مسمى العلم في المراحل الأولية المستهدفة هو علم الطبيعة، وهو العلم نفسه المسمى بالفيزيقا أو الفيزياء في المراحل التعليمية المتقدمة.

(٣) لا أكاد أجد مسوغاً لهذه المزايدة على بقية المعاجم في المعجم العربي الأساسي الموجه أساسًا لفئة غير الناطقين باللغة العربية. إضافة إلى أن المعجم الكبير أولى بهذه المعلومة من غيره.

خامسا: بيان أحوال الإعلال والإبدال:

إذا صحّ أن نعد من المعلومات التأثيلية الإشارة إلى أحوال الإعلال (قلبا وحذفا) وأحوال الإبدال التي تعتري بعض الكلمات العربية، فقد كانت المعاجم الثلاثة (الكبير والوسيط والوجيز) تلجأ إلى حيلة الإحالة للإشارة الضمنية إلى ذلك، مثل قول المعجم الوسيط: "الآح: انظر (أيح)- آدم: انظر (أدم)- آل: انظر (أول)- (استأبّ) فلانًا: اتخذه أبًّا، وانتسب إليه. انظر (أبو) إلخ". أما المعجم العربي الأساسي فيحمد له في هذا الشأن (ولعل ذلك مراعاة لطبيعة جمهوره المستهدف) تناوله الواضح لقضايا الإبدال والإعلال قلبا وحذفا ونقلا في مقدمته، سواء في الأسماء أو الأفعال. إضافة إلى أن طريقة هذا المعجم في تعيين كل مدخل رئيس بكتابته أولا (وفي وسط الصفحة) كتابةً تأثيليةً أشبه بالكتابة الصوتية في المعاجم الأجنبية، هذه الطريقة تعد تطبيقا عمليا للقواعد المذكورة في مقدمة المعجم في هذا الشأن، فعند تعريفه للمواد المعجمية المتعلقة بالبول - مثلا - كتب المدخل الرئيس بالشكل الآتي: (ب و ل). وإن لم يسلم من الوقوع في إقحام مواد معجمية تحت مدخل رئيس واحد دون وجود أي رابط واضح بين هذه المواد دلاليا، أو صرفيا (على الأقل)، فقد أقحم ضمن مواد المدخل (ب و ل) كلمة (بالٌ) بمعنى الحال والشأن إلخ، دون إثبات أي مسوغ دلالي أو صرفي لذلك، حيث لم يذكر لنا من معاني (البال) ما يجعله قريبا من معنى البول، ولم يذكر من مشتقات (البال) ما يثبت أن ألفه واوي الأصل.

هذا، ولعلّ من المفارقات أن هذا الجزء من المعلومات التأثيلية (على فرض صحة عَدِّه معلومة تأثيلية) أولى بالمعجم الموجه للمتعلمين (عربًا وغير عرب)؛ بسبب أن مسائل الإبدال والإعلال في اللغة العربية شاقة على المتضلعين في اللغة، فما بالك بالمبتدئين فيها. ويشاد بدور المعجم العربي الأساسي دون غيره من نماذجنا

الأربعة في منح قدر لا بأس به من العناية النظرية (في المقدمة) والتطبيقية (في ثنايا المعجم) بهذه المسائل، لكنني أزعم أن من تمام الفائدة أن يقوم هذا المعجم (مراعاة لمستوى فئة غير الناطقين بالعربية) بإعادة كتابة اللفظ تأثيليا كلّما تعرّض لعارض إبدال، فيكتب بين القوسين بعد الفعل اضطرب مثلا (اضترب)، وبعد الفعل ازدهر (ازتهر)، وبعد الفعل ازدان (ازْتَيَنَ) وهكذا.... ولا أستبعد أن يكون المعجم الوجيز بحاجة إلى المعلومة نفسها.

ولا أقصد بما سبق أن المعجمين الكبير والوسيط (بحكم أنهما موجهان إلى فئة المثقفين) يجب أن يخلوا تماما من هذا النوع من المعلومات، فمسائل الإبدال الشاذّة على القياس، وظواهر القلب المكاني (وهي أيضا سماعية) مثلا مما يفترض أن ينتبه لها هذان المعجمان، فقد أُخِذَ على المعجم الكبير مثلا: عدم إشارته إلى أن كلمة (أُباشة) مقلوبة (أُشابة) بمعنى الأخلاط[1].

وبناء على كل ما سبق يمكن تأكيد أن لمتغيّر الفئة المستهدفة أو يفترض أن يكون له انعكاس واضح في آليات تعريف مختلف المعاجم العربية الحديثة للألفاظ بوصفها دوالَّ، سواء في ذلك ما يتعلق بالمعلومات الصوتية الإملائية، أو المعلومات الصرفية، أو المعلومات التأثيلية.

٢ / ٢: قضايا تعريف المدلول في المعاجم العربية حسب الفئات المستهدفة.

لقد آن لنا أن نؤكد أو ننفي ما إذا كان لمتغير الفئة المستهدفة أي دور في توجيه المعجمي إزاء مختلف القضايا المتعلقة بتعريف مدلول اللفظ. وحيث إن المعجميين يتعاطون مع آليات مختلفة ويتّبعون طرقا متعددة في هذا الشأن، فلتكن معالجتنا للمسألة من خلال وسائل تعريف المدلول وفق الترتيب الآتي:

(١) السامرائي، إبراهيم وحمد الجاسر: نظرات في المعجم الكبير، ص:١٢.

٢/٢/١: التعريف بالمرادف:

لقد كتب الكثير عن هذه القضية بتفصيل محاسنها ومساوئها في التعريف المعجمي، أما من حيث انعكاس متغير الفئة المستهدفة في تعريفات نماذجنا من هذه الزاوية، فقد يُتَوَقَّع بداهة أن يرد في المعجم العربي الأساسي والمعجم الوجيز أقل نسبة من هذا النوع من التعريف؛ بسبب طبيعة الفئة المستهدفة والتي تتطلب التعريف بالعبارة الشارحة أكثر من التعريف بالمرادف التقريبي الذي لا يفيد منه غير المتمرس في اللغة الملمّ بمفرداته المختلفة، وهذه الصفة الأخيرة لا تتحقق في الأغلب إلا عند الناطق الأصلي باللغة والمنتمي إلى فئة المثقفين. كما قد يبدو في الوهلة الأولى أن هذا التوقع قد تحقق في مقارنة أجراها عبد المالك في باب الباء بين المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، حيث توصّل إلى نتيجة خلاصتها أن نسبة التعريف بالمرادف تساوي ٤١,٢٩٪ من مجموع التعريفات الواردة في باب الباء من المعجم الوسيط(١)، ولم تتجاوز نسبة التعريف بالمرادف ٢٤,٥٪ من مجموع التعريفات الواردة في باب الباء من المعجم العربي الأساسي، وهو ما يعني أن الأخير فعلاً ورد فيه من التعريف بالمرادف نسبة أقلّ بالكثير مما ورد في الأول. لكن يمكن التشكيك في صحة الاحتجاج بإحصاء عبد المالك من خلال الملحوظات الواردة في الجدول الآتي(٢):

(١) عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، ص: ١٧٤.

(٢) لقد اعتمدت في هذا الجدول على الأمثلة التي استشهد بها عبد المالك من المعجمين؛ لأتمكن من مناقشته في هذا الرأي.

المعجم الوسيط	المعجم العربي الأساسي	ملحوظة
(البأساء): المشقة. و- الفقر. و- الحرب. و- الداهية.	بأساء: ١ مشقة ٢ بلوى ٣ فقر	مثّل عبد المالك بالمثالين في المعجمين اللذين عرّفا اللفظ بالمرادف في كل منهما. فلم يختلف أحدهما عن الآخر.
(بتأ) بالمكان أقام.	–	ورد اللفظ في الأول و لم يرد في الثاني، ومن ثم لا ينبغي الاعتماد على مثل هذا اللفظ في الحكم بأن أحد المعجمين أكثر من غيره إيرادًا للتعريف بالمرادف.
(بتّ) الشيءُ انقطع.	انبتّ: ١ الحبل: انقطع. ٢ الرحل عن قومه: انفصل	المسألة هنا مثلها في الخانة الأولى.
(البَحْدة): الصحراء.	–	المسألة هنا مثلها في الخانة الثانية.
(البُحْرة): السُرّة.	–	مثل السابقة.
(بَوْل): ضَوْل وضَعْف	–	مثل السابقة.
(البحيث): السرّ	–	مثل السابقة.
(البخت): الحظ.	بخت ... : حظ	لم يمثّل عبد المالك بهذا المثال في المعجم العربي الأساسي، ولا أدري مسوغه في ذلك مع ورود المثال في هذا المعجم كما مثّلتُ. وعُرِّف اللفظ في المعجمين بالمرادف.
(بَرَّ) حَجَّهُ ...: قَبِل.	بَرَّ ١ الحجّ: قُبِل. ٢ برّت اليمين: صدقتْ. ٣ – السلعة: راجتْ	لم يمثّل عبد المالك بهذا المثال في المعجم الوسيط دون أي مسوغ، فقد ورد المثال في هذا المعجم كما مثّلتُ. على أن تعريف اللفظ في المعجمين جرى بالمرادف.

وهكذا يتبيّن لنا أن هذا الإحصاء لم يقم على أساس سليم يمكن الاعتماد عليه في الحكم بأن المعجم العربي الأساسي راعى مستوى الفئة المستهدفة فقلّل من التعريف بالمرادف. أما السبب الكامن وراء النتيجة التي توصّل إليها عبد المالك فهي: أن بعض (أو أغلب) الألفاظ التي اضطرّ المعجم الوسيط إلى تعريفها بمرادفاتها لم ترد في مداخل المعجم العربي الأساسي كما رأينا في الجدول أعلاه. علماً أن الإحصاء الذي يمكن أن يحقق لنا التوقع السابق يجب أن يقوم على

المداخل المتكررة في المعجمين معاً، بحيث يعرّف أحد المعجمين المدخل بالمرادف، ويعرّف المعجم الآخر المدخل ذاته بالعبارة الشارحة أو غيرها من وسائل تعريف المدلول، وذلك ما يناقضه الواقع المستنبط من الأمثلة في الجدول السابق.

وقد يُزْعَمُ أن سير المعجم العربي الأساسي على التعريف بالمرادف في بعض المداخل مثل المعجم الوسيط عيبٌ في الأول، نظرا إلى متغير الفئة المستهدفة، وخصوصاً إذا جعلنا في الحسبان ما يؤدّي إليه التعريف بالمرادف من ظاهرة الدور والتسلسل، لكننا لا نرى هذه الظاهرة عيبا في حدّ ذاتها ما لم تخلّ بالهدف الأساس وهو الإفهام، فالمنظور هو مستوى الفئة المستهدفة؛ حيث إن شهرة كلمة الأسد ـ مثلا ـ بالنسبة لفئة معينة ستساعد على تحقيق الإفهام لهذه الفئة، وإن أدّى تعريف الهزبر بالأسد إلى ظاهرة الدور والتسلسل، أضف إلى ذلك أن مكملات التعريف من الرسوم والصور والأمثلة والشواهد كثيرا ما تساعد المعجمي في تعريف المدلول. ولعل الأمثلة الواردة في الجدول السابق ـ حيث اشترك المعجم العربي الأساسي مع المعجم الوسيط في التعريف بالمرادف ـ تُبيّن لنا أن طبيعة اللفظ نفسه تفرض تعريفه بالمرادف أحيانا، فلا نكاد نجد مثالا من الأمثلة السابقة يحول دون تحقيق الفهم لدى القارئ المستهدف.

٢ / ٢ / ٢ : التعريف بالضد :

لا تختلف قضية التعريف بالضد عن سابقتها (التعريف بالمرادف) من حيث انعكاس متغير الفئة المستهدفة فيها، فليس من السهل أبداً أن يقرّر أحد أن فئة معينة تحتاج إلى نسبة معينة من عدد التعريفات بالضد في المعجم الموجه لها، ومن ثَمَّ فلا يمكن الاعتماد في هذه المسألة على النتيجة التي توصّل إليها عبد المالك بعد دراسته الإحصائية لنسبة التعريف بالضد بين المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي في باب الباء، حيث توصّل إلى أن نسبة التعريف بالضد لا تتجاوز

٤٤ر٠٪ من مجموع التعريفات الواردة في باب الباء من المعجم الوسيط، في حين تبلغ نسبة التعريف بالضد ٠٤ر١٪ من مجموع التعريفات الواردة في الباب نفسه من المعجم العربي الأساسي(١). أي: أن المعجم الوسيط أكثر إيرادا للتعريف بالمرادف، وأقلّ إيرادا للتعريف بالضد من المعجم العربي الأساسي.

وإذا كان للمعجمي من حيلة يلجأ إليها لإشباع رغبة الفئة المستهدفة من معجمه عندما تقتضي طبيعة اللفظ تعريفه بالمرادف أو بالضد، فلعلّ ذلك يتمثّل في اللجوء إلى مكملات التعريف المختلفة (الشواهد، الأمثلة، الرسوم، الصور إلخ).

٢/٢/٣: التعريف بالعبارة الشارحة:

يتشكل التعريف بالعبارة الشارحة في صور مختلفة، منها: التعريف الجوهري والتعريف بالمعلومات الموسوعية.

٢/٢/٤: التعريف الجوهري:

يعدّ التعريف الجوهري من أبرز أوجه إفادة التعريف المعجمي من التعريف المنطقي الذي يقوم على قطبين، هما: الجنس (ويمثّل المجموعة التي ينتمي إليها المعرَّف)، والفصل (وهو السمة أو السمات التي تميّز المعرَّف عن بقية عناصر المجموعة). على أنه إذا كانت القواعد المنطقية تتطلّب اختيار الجنس القريب، فإن الاعتبارات التربوية والمعجمية هي الحكم في التعريف المعجمي(٢). أي: إذا كان التعريف المنطقي للفرس ـ مثلا ـ هو أنه حيوان صاهل، فإن ذلك غير كاف معجميا، بل لا بدّ من إضافة معلومات أخرى تساعد على توضيح مدلول اللفظ أكثر، مثل: وصف شكل هذا الحيوان أو تحديد بعض السمات التي يتميز بها عن غيره، وربّما لا يتحقق الفهم المطلوب في هذه الكلمة ما لم يلجأ المعجمي إلى الاستعانة بالصور التوضيحية. وعلى ذلك يعاب على المعجم العربي الأساسي ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ

(١) عبد المالك: قضية التعريف، ص:١٩٩.

(٢) عبد المالك: المرجع السابق، ص:١٨٤.

تعريف لفظ (بامية) بأنه "نبات ثماره قرون تؤكل مطبوخة، وهو من فصيلة الخبازيات"، دون إتباع هذا التعريف بالصورة. فالاستعانة بالصورة في مثل هذه الحالة ضرورية، وقد أحسن كل من المعاجم الكبير والوسيط والوجيز في هذه المسألة، حيث كمّلت الصور نواقص بعض التعريفات الجوهرية في هذه المعاجم، ومثال ذلك في المعجم الوسيط: "البُرْكة: طائر مائي من الفصيلة الوزّية"، و"البهدل: طائر أخضر". فقد وضّح المعجم هذه التعريفات الجوهرية الناقص بالصور.

وحيث إن التعريف الجوهري يستخدم غالبا في تعريف المداخل المحيلة على الذوات، مثل الحيوانات والنباتات والأدوات، فلا شك أن هذا النوع من التعريف سيرد أكثر في المعجم الكبير (الموسوعي)؛ بحكم أنه بطبيعته أكثر عناية بتعريف الذوات. إضافة إلى أن المنهج الذي سارت عليه لجنة المعجم العربي الأساسي أفضى إلى النتيجة التي توصّل إليها عبد المالك في مقارنته الإحصائية لنسبة ورود التعريف الجوهري بين المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، ففي المعجم الوسيط بلغت النسبة ١٫٩٢٪ من مجموع التعريفات الواردة في باب الباء، ولم تتجاوز النسبة في المعجم العربي الأساسي ٠٫٨٥٪[١]، وهو ما يتوافق مع توقُّعنا أن يكون نصيب المعجم العربي الأساسي من هذا النوع من التعريف أقلّ من نصيب نظيره المعجم الوسيط بناء على ما يأتي:

أ- خلوّ المعجم العربي الأساسي من الصور التوضيحية، الأمر الذي يجعل من العسير فهم مدلول اللفظ من التعريف الجوهري وحده.

ب- غلبة ميل هذا المعجم إلى السهولة في تعريفاته، والابتعاد عن التعريف العلمي المتخصص؛ مراعاة لمستوى الفئة المستهدفة.

(١) المرجع نفسه، ص:١٨٧-١٩١.

ويمكن تأكيد ما ذكرنا بالملحوظات الواردة في الجدول الآتي(١):

المعجم السيط	المعجم العربي الأساسي	ملحوظة
(البَبْر): حيوان ثديي من اللواحم من الفصيلة السنورية، ...	-	لم يورد الأساسي هذا اللفظ ضمن مداخله. وقد يكون مسوغه في ذلك عدم شيوع اللفظ.
(الببغاء): طائر من الفصيلة الببغاوية يطلق على الذكر والأنثى. يتميز بمنقار معقوص و...	**ببغاء** ...: طائر حسن اللون والصورة يتميز بقدرته على محاكاة كلام الناس.	كان تعريف الوسيط جوهريا ذا طابع علمي (بتحديد الفصيلة) مدعوما بالصورة، وكان تعريف الأساسي سهلاً بعيدا عن التعقيد العلمي، وإن كان يفتقر إلى الدعم بالصورة.
(البابونج): جنس نباتات عشبية من فصيلة المركّبات يستعمل في الصباغة أو التداوي.	**بابونج**: جنس نباتات عشبية يستعمل في الصباغة والتداوي.	مثل سابقه
(الباذنجان): رأس الفصيلة الباذنجانية، ذو ثمر أسود أو أبيض، ...	**باذنجان** ...: نبات ذو ثمر مستطيل أو مكوّر، أسود اللون غالباً.	مثل سابقه.
(البَحْعة): طائر مائي شاطئي من الفصيلة البَحْعية، ورتبة البجعيات،	**بَجَعٌ** واحدته بَجَعة ج بَجَعاتٌ: نوع من الطيور المائية الكبيرة طويل الساقين والعنق والمنقار.	مثل سابقه.
(البرتقال): شجر صغير مستديم الخضرة من الفصيلة السذْبية من جنس الموالح. ...	**برتقال**... شجر من فصيلة الحمضيات ثمره حامض سكري حلو الطعم.	لم يسلم تعريف الأساسي من الطابع العلمي الغالب على التعريف الجوهري في الوسيط (بتعيين الفصيلة غالبا).
(البَرْدي): نبات مائي من الفصيلة السعدية تسمو ساقه الهوائية إلى نحو متر أو أكثر، ...	**بَرْدي**: البردي: نبات مائي انتفع به المصريون القدماء في بناء بيوتهم وسفنهم ...	لم يوفّق الأساسي (على محاولته التخلص من التعقيد العلمي) في هذا التعريف الذي لا يستفيد منه إلا من عاصر المصريين القدماء وشاهد بيوتهم وسفنهم!

(١) لم أدرج المعجم الكبير والمعجم الوجيز في هذه المقارنة بسبب الطبيعة الموسوعية للأول، وكون الأخير معتمداً على المعجم الوسيط في أغلب تعريفاته.

أما زعم عبد المالك قلّةَ أعداد المداخل الدالة على الحيوان والنبات في المعجم العربي الأساسي(١)، فغير صحيح، مقارنة بأعداد هذه المداخل في المعجم الوسيط على الأقلّ، والأمثلة الواردة في الجدول أعلاه تؤكد ذلك.

٢ / ٢ / ٥ : التعريف بالمعلومات الموسوعية:

قد يفرض متغير الفئة المستهدفة أو الطبيعة الخاصة بالمعجم على المعجمي إيراد المعلومات الموسوعية وتضمين المواد غير المعجمية في معجمه، فقد أثبت إبراهيم مدكور أن المعجم الكبير يعرض "لأعلام الأشخاص والأماكن، فيعرّف بها في اختصار، وينزلها منزلتها في تاريخ الفكر الإنساني"(٢)، كما أن فيه جانبًا موسوعيًّا "يقدم ألوانًا من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أو الأعلام". وبيّنت لجنة تأليف المعجم العربي الأساسي أن لهذا المعجم "سمة موسوعية محددة، ... ويتعرّض في إيجاز إلى طائفة كبيرة من أسماء الأعلام، كأسماء القارات والبلدان والمدن والأنهار وأسماء النابغين في التاريخ العربي..."(٣)، وذلك مصداقًا لموقف القاسمي الذي كان اختياره الشخصي لكونه منسّقًا للمعجم "تضمين أسماء الأعلام فيه؛ لأن هذا المعجم متخصص لمساعدة المتعلمين بصورة عامة، وغير الناطقين بالعربية منهم بصورة خاصة. وهذا الصنف من المستعملين يبحث ـ عادة ـ في المعجم عن المواد الموسوعية كذلك"(٤). وأرجع القاسمي هذه الظاهرة في المعجم العربي الأساسي إلى الأسباب الآتية:

أ- أن الخط العربي لا يفرّق بين أسماء الأعلام وغيرها من حيث الكتابة كما هي الحال في اللغات المكتوبة بالخط اللاتيني، حيث تبدأ أسماء الأعلام بحرف

(١) عبد المالك: قضية التعريف، ص:١٩١.

(٢) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:ز.

(٣) المعجم العربي الأساسي (مقدمة)، ص:٩.

(٤) القاسمي، علي: الخصائص المميزة الرئيسة للمعجمية العربية، (مجلة اللسان العربي، ع٤٧ / ، ١٩٩٩م)، ص:٦٨.

كبير يميزها عن غيرها من الأسماء، ومن ثَمّ يصعب على قارئ العربية من غير الناطقين بها أن يميز هذه الأسماء عن غيرها، فيبحث عنها في المعجم ولا يجدها، "فأنّى له أن يعرف أن (الفرات) هو نهر في العراق، وأن (كليلة ودمنة) هو كتاب قصص على ألسنة الحيوانات"(١). ويبدو أن هذا المسوغ غير مقنع إذا عددنا أن الفئة المستهدفة في هذا المعجم (وهي غير الناطقين بالعربية المتقدمون في دراستها) لا يشقّ عليها تمييز العَلَم عن غيره من سياق الخطاب.

ب- أن القارئ غير العربي حتى لو أدرك أن (الجاحظ) مثلا هو من أسماء الأعلام، وأراد أن يعرف شيئا عنه، فإنه سيضطرّ إلى استعمال كتاب آخر غير المعجم الذي أمامه، ومن هنا فإن تضمين المعلومات الحضارية في المعجم العربي ييسّر عملية القراءة والتعلّم لغير الناطقين بالعربية. وهذه الحجة كذلك واهية، بالنظر إلى أن الأعلام أكثر من أن يحصرها معجم، فقد تساءل أبو العزم "عن المقاييس التي اعتُمدتْ في انتقاء أسماء الأعلام ... وكيف نفسّر غياب عدد كبير من أعلام منطقة المغرب العربي، مثل: عبد الله كنون، وعبد الحميد بن باديس..."(٢).

ت- أن المواد اللغوية والمواد الحضارية تتداخل أحيانا تداخلا وثيقا، بحيث إننا نضطرّ إلى تعريف مادة لغوية باستخدام مادة حضارية في التعريف، وهو ما يستلزم إدخال تلك المادة الحضارية في المعجم؛ لأنها لازمة لفهم تعريف المادة اللغوية، "فمثلا: إذا عرّفنا (الناصريين) بأنهم مؤيّدو جمال عبد الناصر، كان على المعجم أن يدرج اسم العَلَم (جمال عبد الناصر) في موضعه ويعرّف به"(٣). لكن على فرض وجاهة هذا السبب الأخير فإن أبا العزم يتساءل هنا "هل كانت هناك ضرورة ملحّة لحشر الأعلام بين المداخل اللغوية؟ إننا نعتقد أن هذا النهج مرفوض في

(١) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص:١٤.

(٢) أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ص:١٦٦.

(٣) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص:١٤.

صناعة المعاجم الحديثة، إذ إن من المستحسن أن تكون أسماء الأعلام منفصلة عن مادة اللغة، كما هو الشأن في (المنجد) أو القواميس الأوروبية"(١).

كما سوّغ عبد المالك إيراد المعجم العربي الأساسي لعدد كبير من الأعلام ضمن مداخله بكون هذا المعجم "موجها في الأساس إلى الناطقين بغير العربية، وهؤلاء بحاجة إلى معرفة كثير من الأعلام التي تعينهم معرفتها لإدراك النسق الثقافي والتاريخي للغة العربية، الذي لا شك أن إدراكه مساعد لإدراك النسق اللغوي"(٢). على أن كثيرا من هذه الأعلام لا تخدم هذا الغرض؛ فأية فائدة خاصة بالعربية يجنيها المتعلم غير الناطق الأصلي باللغة من وراء ورود (باريس) مدخلا في معجم عربي؟!. ومثل ذلك في المعجم نفسه تعريف (البؤساء) ضمن مادة (ب أ س) بأنه: "عنوان رواية شهيرة للكاتب الفرنسي هوغو (هوجو)"، دون الإشارة إلى ترجمته العربية المشهورة للمنفلوطي، التي لا شك أن حاجة الفئة المستهدفة إليها أمسّ بكثير منها إلى الرواية الأصلية.

إذا افترضنا جدلا أن معجما موجها لغير الناطقين بالعربية، مثل: المعجم العربي الأساسي يقتضي متغيّر الفئة المستهدفة فيه أن يتضمن موادًا غير معجمية في مداخله، ومعلومات موسوعية في تعريفاته، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن نتوقع فيه من المعلومات الموسوعية مثل ما يتوقع في معجم موسوعي، مثل: المعجم الكبير، وعلى ذلك يبدو من المبالغة تعليق عبد العزيز مطر على المعجم العربي الأساسي في أثناء تعريفه لمادة (ل و ط): "لوط: نبي راج في قومه اللواط فأبادهم الله"، حيث أخذ عبد العزيز على هذا التعريف عدم ذكر من أرسل إليهم النبي، وفي أي بلد؟ وما موقفهم من دعوته؟ وما نسبه؟(٣). فحقيقة الأمر أن المظنّ

(١) أبو العزم: المرجع السابق، ص:١٦٦.

(٢) عبد المالك: المرجع السابق، ص:٢٠٦.

(٣) مطر، عبد العزيز: المعجم العربي الأساسي إضاءة ونقد، ص:٧٩.

الطبيعي لمثل هذه المعلومات هو المعجم الموسوعي.

ومن هذا المنطلق كذلك يُنكَر على كل من المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي إقحام معلومات موسوعية مفصّلة في تعريف بعض المداخل الدالّة على الذوات من الحيوانات والنباتات والأدوات وغير ذلك. ومن الأمثلة على ذلك في الوسيط: "(البَرْدِي): نبات مائي من الفصيلة السعدية تسمو ساقه الهوائية إلى نحو متر أو أكثر، ينمو بكثرة في منطقة المستنقعات بأعالي النيل، وصنع منه المصريون القدماء ورق البردي المعروف"، وتحت مدخل (البركة) "(حبّة البركة): عشب حولي أسود من جنس نيجلّة، من الفصيلة الشقيقية، منبته مصر، وبلاد حوض البحر المتوسط والهند. أوراقه دقيقة التجزؤ، وأزهاره زرق، وثماره جرابية، بداخلها بذور صغيرة سود تستعمل علاجًا، وتضاف أحيانا إلى بعض أصناف الخبز والفطائر، لطيب طعمها ورائحتها، ويعتصر منها زيت الحبة السوداء أو زيت حبة البركة. ومن أسمائها: الحبة المباركة، والشونيز، أو حبة الشونيز، والحبة السوداء". فلا نعتقد أن كل هذه المعلومات ضرورية لتعريف اللفظين السابقين في معجم غير موسوعي. ومثل ذلك في المعجم العربي الأساسي: "بعوض: جنس حشرات ثنائي الأجنحة أعضاء فمه متخصصة عادة للمص يسميه العامة: الناموس"، و"البلبل: طائر صغير حسن الصوت يضرب به المثل في حسن الصوت، وشبه به الشعراء والمغنون"، وغير ذلك من التعريفات المشتملة على معلومات هي أنسب للمعاجم الموسوعية والمتخصصة منها لمعجم موجّه إلى غير الناطقين بالعربية.

أما المعجم الكبير، فمع اشتماله على عدد من المعلومات الموسوعية المتوقع منها، لم يسلم من مآخذ العلماء الذين لحظوا عليه القصور المعلوماتي في تعريفه لبعض المداخل، ففي شرحه لمادة (أ ف ك) مثلا ورد: "الإفك: الكذب، وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنكُمْ﴾ [النور: ١١]، دون أدنى إشارة منه

إلى حادثة حديث الإفك[١]. ومثل ذلك: ماورد في صفحته ٢٢ (دعاية لدول المحور) دون بيان المقصود بدول المحور[٢].

٢/٢/٦: التعريف الاشتقاقي:

يقوم هذا النوع على تعريف الألفاظ بالإحالة إلى أصولها الاشتقاقية، حيث يكتفي المعجمي بشرح معنى الصيغة الاشتقاقي دون شرح الجذر المشتقة منه الصيغة، ويكون على القارئ الرجوع إلى هذا الجذر في موضعه من المعجم، ومن أمثلة ذلك: شرح الكلمة المؤنثة بربطها بالمذكر (بيضاء: مؤنث أبيض)، أو شرح الاسم المصغّر بردّه إلى مكبّره، أو تفسير معنى الصيغة الصرفية، أو النص على أن الكلمة مصدر أو اسم زمان أو مكان أو آلة أو صيغة مبالغة...

يزعم عبد المالك أن انتشار التعريف الاشتقاقي في المعاجم العربية يعود إلى كونها تتبع المنهج الاشتقاقي الذي يجمع كل أفراد عائلة الكلمة الواحدة في مكان واحد[٣]. لكن الحقيقة عكس ذلك فيما يبدو؛ لأننا إذا نظرنا في معجم لاروس لخليل الجر - على سبيل المثال - وترتيب هذا المعجم على غير المنهج الاشتقاقي، سنكتشف أنه يستخدم التعريف الاشتقاقي أكثر من غيره من المعاجم ذات الترتيب الاشتقاقي، وذلك ليتجنّب كثيرا من التكرار الذي سيضطرّ إلى الوقوع فيه بسبب ترتيبه الألفبائي.

يظهر للوهلة الأولى أنه يعدّ من باب تضخيم حجم المعجم بما لا ضرورة له إيراد هذه المداخل المشتقة القياسية بعد إيراد أصولها، ما لم يكن لها أكثر من معنى، فيكون لذلك قيمة تعريفية، إلا أننا إذا أمعنّا النظر سنجد أن ذلك ضروري في بعض المشتقات القياسية، وخصوصاً الصفة المشبهة وصيغ المبالغة؛ لما يستلزمه ذلك

(١) السامرائي، إبراهيم وحمد الجاسر: نظرات في المعجم الكبير، ص:٢٢.

(٢) دياب، وهيب: المعجم الكبير، ص:٦٣٢.

(٣) عبد المالك: قضية التعريف، ص:١٩٣.

من إيراد معلومات لغوية عن هذه المداخل الفرعية تمسّ حاجة القارئ إليها. فتخصيص لفظ (باتِك) بمدخل خاص بعد إيراده وصفا للفعل (بتك) هو الذي سمح للمعجم الوسيط - مثلا - بإيراد صيغة جمعها. على أنني أذهب إلى أن المعجمي في غنى عن تخصيص بعض المشتقّات القياسية بمداخل خاصة ما لم تكن لتلك المشتقات قيمة تعريفية إضافية، مثل جموع ومؤنثات الأسماء ومضارعات الأفعال ومصادرها؛ أذهب إلى هذا الرأي من باب الاقتصاد في حجم المعجم الورقي قدر الإمكان؛ لأن مقدّمات المعاجم بما يحتمل أن تشتمل عليه من المعلومات اللغوية تغني القارئ (وخصوصاً غير المبتدئ) عن هذه التكرارات. أما في حالة المعاجم الإلكترونية فالوضع مختلف.

على أن شرح الكلمة مباشرة في بعض الأحايين أقرب إلى الإفهام من إرجاعها إلى أصلها الاشتقاقي، وذلك في حالة ما إذا كانت الكلمة المعنيّة أكثر شيوعاً في الاستعمال من أصلها الاشتقاقي، فتعريف لفظ (المِبْرَد) بأنه: (آلة البَرْد) لا يفيد فائدة التعريفات المتكررة في المعاجم الثلاثة (الوسيط، والوجيز، والأساسي): "أداة بها سطوح خشنة، تستعمل لتسوية الأشياء أو تشكيلها بالتآكل..." . أو في حالة ما إذا لم يكن للأصل الاشتقاقي أي أثر في المعنى الحاليّ للكلمة، فتعريف كلمة (المسجد) بأنها اسم مكان من السجود مثلا يعد تعريفا مخلا؛ لأن المسجد غير مقصور على السجود، ففيه الأذان والإقامة والقيام والركوع والسجود والجلوس...

من المتوقع أن يكون المعجم العربي الأساسي أكثر النماذج الأربعة استخداما لهذا النوع من التعريف، وقد توافق هذا التوقع مع النتيجة الإحصائية التي توصّل إليها عبد المالك عند مقارنته لنسبة ورود التعريف الاشتقاقي في المعجمين (الوسيط والأساسي)، فنسبته في الأول ٩٢,٩٪، وفي الثاني ٢٣,٨٪ من مجموع التعريفات في باب الباء[١].

(١) عبد المالك: قضية التعريف، ص: ١٩٥.

ومن الملحوظ أن هذه النتيجة لم تكن لتكون بهذا الشكل لو لم تبالغ لجنة المعجم العربي الأساسي كثيرا في مراعاة متغير الفئة المستهدفة؛ فما دامت هذه الفئة هي المتقدمون في دراسة اللغة العربية من الناطقين بغيرها كما ورد في مقدمة المعجم، فلا حاجة إلى كل هذا التسهيل الذي أدّى إلى كثرة التعريف الاشتقاقي.

٢ / ٢ / ٧: التعريف بالأمثلة والشواهد:

يمكن تصنيف الأمثلة صنفين(١):

أ- أمثلة تعريفية (لتعريف الدال): وذلك حين يستعمل المعجمي المثال لتمييز اللفظ عن نظيره المشارك له في الاشتقاق والصيغة والمعنى المركزي، والمختلف عنه في الاستعمال. نحو: "(بحث) الأرض وفيها بحثا: حفرها وطلب الشيء فيها... و- الشيء وعنه: طلبه في التراب ونحوه... و- الأمر وفيه: اجتهد فيه... إلخ"، فمن خلال الأمثلة الثلاثة السابقة توصّلنا إلى أن المعرَّف ثلاثة دوالّ مختلفة، وليس دالا واحدا.

ب- أمثلة توضيحية (لتعريف المدلول): ويشمل ذلك المثال والشاهد، ويُقصد بهما ذلك النص أو الجملة أو العبارة التي تشتمل على الكلمة- المدخل، وتنقلها من العزلة والجمود إلى سياق فعليّ حيّ شعرا كان أو نثرا، من إبداع المعجمي أو مقتبسا من نص سابق. ويحقق التمثيل في هذا الإطار فائدة تربوية تتمثل في توضيح السلوك النحوي والدلالي والأسلوبي للكلمة، بإيرادها في سياقات حية مختلفة(٢).

يفضّل القاسمي استعمال كلمة (المثال) لا (الشاهد) في المعاجم العربية الحديثة، لأن مصطلح الشاهد مرتبط في التراث اللغوي العربي بذلك النص الذي يهدف "أساسا إلى التدليل على تلك الصيغة الشاذة في الشعر أو المأثور من آداب العرب، وليس أساسا لتوضيح المعنى؛ إذ الشاهد قد يكون بجملة أصعب فهما

(١) هذا التصنيف مع تسمية الصنف الأول من اختراع الباحث.

(2) Al-Kasimi, Ali: The Arabic Lexicography, Al-lisanul Arabiy, 36, 1992, p.11.

وأعسر إدراكا من الكلمة المعرَّفة"(١).

كان المعجميون العرب قديما يشترطون في النصوص التي يستشهدون بها في معاجمهم شروط الفصاحة التي اشترطوها في مدوّناتهم، وهي:

١- شرط المكان: بتحديد مناطق جغرافية معينة داخل الجزيرة العربية لا يوثق باللغة من خارجها.

٢- شرط الزمان: حيث حدّدوا نهاية عصر الاحتجاج بمنتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة، والقرن الرابع الهجري في البادية.

٣- شرط الصحّة: الذي يقتضي ألا يحكم بالفصاحة للفظ أو استعمال إلا إذا ثبتت نسبته إلى عربي فصيح(٢).

لكن المعاجم العربية الحديثة تخلّت عن هذه الشروط، كما أن الشعر الذي كان يحتلّ الصدارة بين أمثلة وشواهد المعاجم القديمة أصبح يأتي في المؤخّرة في المعاجم الحديثة حسب دراسة إحصائية قام بها عبد المالك(٣).

عد المعجميون العرب من أوائل من استخدم الأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية في المعاجم(٤)، حيث "لم تعرف المعجمية الإنجليزية الشواهد التوضيحية حتى عام ١٧٥٥م، عندما استعملها الدكتور جونسن في مصنّفه الشهير (معجم اللغة الإنجليزية)، ويعدّ استعمال الشواهد التوضيحية مساهمة جونسون الرئيسة في تطوير صناعة المعجم الإنجليزي"(٥).

(١) القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، ص:١٦.

(٢) الودغيري، عبد العلي: قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة اللسان العربي، ع٣٣/، ١٩٨٩م، ص:٦٨.

(٣) عبد المالك، عبد الله: المرجع السابق، ص:٢٤٩.

(٤) القاسمي، علي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص:١٣٨.

(5) James Sleed and Gwin Kold: Dr Jonson's Dictionary, The university of Chicago Press, 1955, pp.41.43

يكاد يصبح من المسلّمات أن مهمة المعجم اليوم لم تعد مقتصرة على تقديم معنى الكلمة المفردة، بل أصبحت مساعدة القارئ على استيعاب النص المقروء والمسموع والتعبير الصحيح باللغة المعنية، وهو ما يتطلب من المعجمي تقديم جميع العناصر المكونة للمعنى الدلالي للكلمة، وهذا الأخير يتألف من:

أ- المعنى الوظيفي، (وظيفة الكلمة على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي).

ب- المعنى المعجمي، (معنى الكلمة المفردة).

ت- المعنى المقامي، (القرائن التي نستشفها من الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه النص)[1].

وحيث إن العنصر الثالث (المعنى المقامي) عصيّ على الضبط لطبيعته الفضفاضة، فما على المعجمي غير تزويد القارئ بما اشتهر من الدلالات ذات الصلة بهذا الجانب وفقا لمستوى الفئة المستهدفة. ومن هنا تظهر أهمية تكملة التعريف بالأمثلة التوضيحية.

هذا، وأعترض على كلمة (جميع) الواردة في عبارة القاسمي في معرض وصفه لمشروع المعجم العربي الأحادي اللغة والخاص بالتعابير الاصطلاحية والسياقية "لنضعه بين أيدي دارسي اللغة العربية، وخصوصاً غير الناطقين بها، بحيث تتألف مداخل المعجم من المفردات الأساسية مع جميع استعمالاتها الاصطلاحية والسياقية التي أقرها العرف اللغوي الفصيح..."[2]. أعترض على استخدام كلمة (جميع)؛ لأن طبيعة هذا النوع من دلالة الألفاظ غير قابلة للضبط، حيث إن القدرة التعبيرية فيها مفتوحة على نطاق غير محدود، إضافة إلى أهمية استحضار مستوى الفئة المستهدفة، خصوصاً وقد تعارض القاسمي مع نفسه بعد بضعة

(١) حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٧٣م، ص:١٨٢.

(٢) القاسمي، علي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها، مجلة اللسان العربي، مجلد ١٧، ج١/ ١٩٧٩م، ص:٢٠.

أسطر من الفقرة السابقة، وذلك بقوله: "كان علينا أولا أن نجمع مادة هذا المعجم من النصوص اللغوية المعاصرة التي تكوّن ثقافة المواطن العربي اللغوية، وتهيئ له سليقة لغوية يستطيع بها فهم التعابير الاصطلاحية والسياقية وتوقعها وتقبلها واستعمالها. ومن بين هذه النصوص اللغوية: الكتب المدرسية، والصحف اليومية، والمجلات الواسعة الانتشار، والكتب الدينية والأدبية التي تحظى بإقبال القرّاء عليها..."(١). فانتفى بهذا التحديد الأخير زعم إمكانية ضبط جميع الاستعمالات الاصطلاحية والسياقية للكلمة.

ومن أدلّة أهمية توضيح التعريف بإيراد المثال: أنه يحقق مجموعة من الوظائف منها:

١- التدليل على أن الكلمة أو معنى من معانيها موجودة فعلا في اللغة.

٢- توضيح المعنى بإيراد الكلمة في استعمال حيّ، ليدرك القارئ من خلال الأمثلة المتعدّدة المواضع المختلفة التي تستعمل فيها الكلمة، واختلاف دلالتها حسب اختلاف السياق، فيكون المثال بذلك مخصّصا دلاليا.

٣- توضيح السلوك الصوتي والتركيبي للكلمة، من حيث معرفة تعدّي الفعل ولزومه، وإعراب الاسم وبنائه مثلا، كما أن الأدوات والحروف لا يدرك معناها إلا من الأمثلة.

٤- التاريخ للفظ أو استعمال من استعمالاته، مثل: وروده في الشعر الجاهلي، أو القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف...

٥- حمل معلومات ثقافية وموسوعية عما يحيل إليه اللفظ.

حيث إن المعاجم العربية الحديثة قد تخلّت عن القيود التي فرضها المعجميون القدامى على الأمثلة والشواهد كما أسلفت، فقد يكون المثال أو الشاهد نصا شعريا أو نثريا، وهذا الأخير قد يكون آية قرآنية كريمة، أو حديثا نبويا شريفا، أو

(١) القاسمي: المرجع السابق، ص: ٢٠.

حكمة مشهورة، أو مثلا سائرا، أو مثالا مصنوعا، كما قد يكون تعبيرا اصطلاحيا أو تعبيرا سياقيا. ومن الأمثلة على استشهاد المعجم الوسيط بالشعر قوله: "البشارة: الخبر السارّ ... (ج) بشائر، والبشائر: الدفوف ونحوها، جاءت في قول بهاء الدين زهير الشاعر المصري:

ما القلب إلا دارة ضُرِبَتْ له فيها البشائر".

كما استشهد بالقرآن الكريم في مدخل (بحث) مثلا: "(بحث) الأرض وفيها ... وفي التنزيل العزيز: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾". واستشهد بالحديث في أثناء تعريف مدخل (انبتّ) مثلا: "(انبتّ): انقطع ... وفي الحديث: "إن المُنْبَتَّ لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى"". واستشهد بالمثل في أثناء تعريف مدخل (البأس) مثلا "ومنه المثل: عسى الغوير أبؤسا". كما مثّل بالأمثلة المصنوعة في مثل قوله في أثناء تعريف مدخل (بثّ) "ويقال: بثّ السلطان الجند في البلاد". أما التمثيل بالتعابير السياقية فقد كان للمعجم العربي الأساسي قصب السبق في هذا المضمار.

هذا، ومن الجدير بالإشارة هنا أن على المعجمي استخدام المثال في محلّه المناسب، فهناك كلمات لا يحتاج شرحها إلى مثال، وأخرى لا يتّضح معناها إلا بالمثال، فالمداخل المحيلة على الذوات (الحيوانات والنباتات والأدوات مثلا) مما يستعان على تعريفه بالصور والرسوم، أصبحت بهذه الوسائل في غنى عن التمثيل.

كما ينبغي أن تكون الأمثلة واضحة، بحيث لا تشتمل على كلمات صعبة تجعل المثال يعيق الفهم أكثر مما يوصل إليه، ومن أمثلة ذلك: ما أنكره الحمزاوي على المعجم الكبير من الاستثمار التعسفي للشواهد القديمة، وسرد مقطوعة كاملة أحيانا لا يحتاج إلى أكثر من بيت منها للاحتجاج للفظ المعرَّف، وهو ما أدّى إلى إثقال كاهل المعجم "بتفسير ألفاظ غريبة واردة في تلك الأبيات التي لا صلة لها

بالمادة المفسَّرة"[١]. ويضاف إلى ذلك ما لوحظ على المعجم العربي الأساسي من "الإتيان بشاهد يتضمن مصدرا لشرح معنى الفعل"[٢]، مثل: ما ورد في شرحه لمدخل (أمّن) "أمّنت الحكومة مصالحها: ضمنتها وحمتها"، ثم أورد العبارة الآتية شاهدا "تهدف الدول الكبرى إلى تأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط". وعندما نصل إلى مدخل (تأمين) لا نجد معنى هذا الشاهد ضمن معاني (تأمين). وورد مثل هذا الخلل في عدد كبير من مداخل هذا المعجم.

وإذا كان للتعريف بالشواهد والأمثلة مشكلات فأبرزها ما يأتي:

١- أنه لا يحيط بجميع الاستعمالات.

٢- نسبة طول أو قصر الشاهد المستعمل.

٣- نوع اللغة التي تعتمد (شعرا أو نثرا).

٤- المستويات اللغوية (الفصيح وغيره من مستويات الكلام).

٥- تُعْرَض الشواهد في المعاجم العربية مضطربة دون التمييز بين ما هو قديم وحديث منها[٣]. وإن كان من منهج المعجم الكبير أنه "إذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سيقت مرتبة ترتيبا زمنيا بحسب أصحابها"[٤].

٦- ورود ألفاظ غامضة في متن الشاهد أو المثال، الأمر الذي كان يضطر المعجم الكبير في أغلب الأحيان إلى شرح هذه الألفاظ الغريبة[٥]. ومثال ذلك: ما ورد في أثناء تعريف هذا المعجم للمدخل (البابوس): "... و- ولد الناقة، قال ابن أحمر:

(١) الحمزاوي، محمد رشاد: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، بيت الحكمة، قرطاج- تونس، ١٩٩١م، ص:٥٣٤.

(٢) أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، ص: ١٦٦-١٦٧.

(٣) الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، ص:١٨٧.

(٤) المغاوري، عاطف محمد: نظرات في المعجم الكبير: حرف الجيم، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد٧، ع١/، ٢٠٠٥م، ص:٢٦٤.

(٥) نفس المرجع، ص:٢٧٥.

حنّتْ قَلوصي إلى بابوسها جزعا فما حنينك أم ما أنتِ والذِّكَرُ؟

(الذِّكَر: جمع ذِكْرة بمعنى التذكر)". ولا يخفى أن ذلك يحول دون انسيابية عملية البحث في المعجم.

من المعلوم بالضرورة أن الحاجة إلى الأمثلة (وإلى نوع معين منها بالتحديد) تختلف من معجم لآخر حسب متغير الفئة المستهدفة، "فالقواميس التعليمية التي تعدّ لمن يتعلمون اللغة تحتاج إلى الإكثار من الأمثلة، وكذلك فإن القواميس الكبرى تجعل من الأمثلة مادتها الأساسية"(١)، فالطلاب ومتعلمو اللغة من أهلها ومن غير أهلها بحاجة إلى أمثلة توضّح لهم معنى الكلمة، وتبصّرهم بالسياقات المختلفة التي ترد فيها. ولا يتعارض هذا القول مع ما ورد في مقدمة المعجم الوجيز: "وما كان له أن يتوسع هنا في النصوص والشواهد التي تجد مكانها في المعجمات المطوّلة"(٢).

من الطبيعي أن يكون المعجم العربي الأساسي والمعجم الوجيز أكثر النماذج الأربعة تمثيلا للمداخل، وذلك من باب الخضوع لمتغير الفئة المستهدفة. فقد توصّل عبد المالك إلى أن نسبة التمثيل مقارنة بعدد المداخل في باب الباء من المعجم الوسيط مثلا لم تتجاوز ٢٠,٣١٪، في حين وصلت هذه النسبة في المعجم العربي الأساسي ٣٦,٥١٪، مع أن ١٣٢ مدخلا من مداخل الباب في هذا المعجم أعلام لا تحتاج إلى أمثلة(٣). لكن المعجم الوجيز فيما يبدو وقع في أسر تقليده الأعمى للمعجم الوسيط، فسلك غير المسلك المتوقع منه، على نحو ما ستوضّحه المقارنة بين الأمثلة الواردة في مداخل اخترتها عشوائيا من باب الباء في المعاجم الثلاثة في الجدول الآتي:

(١) عبد المالك،: المرجع السابق، ص:٢٤٦.

(٢) المعجم الوجيز (مقدمة)، ص:٦.

(٣) عبد المالك: المرجع السابق، ص:٢٥٢-٢٥٤.

المعجم الوسيط	المعجم الوجيز	المعجم العربي الأساسي
(البؤبؤ): ... و- إنسان العين. يقال: هو أعزّ عليّ من بؤبؤ عيني.	(البؤبؤ): إنسان العين، يقال: هو أعزّ عليّ من بؤبؤ عيني.	بؤبؤ: إنسان العين ... "هو أعزّ عليّ من بؤبؤ عيني".
(البئر): ... (بدون تمثيل)	(البئر): ... (بدون تمثيل)	بئر: ..."تعتمد الزراعة في بعض المناطق الصحراوية على مياه الآبار".... سرّك في بئرك (مثل): يضرب لحفظ السرّ وعدم إفشائه.
(ابتأس): ... وفي التنزيل العزيز (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون).	(ابتأس): ... وفي القرآن الكريم (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون).	ابتأس: ... (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون).
(البأساء): ... (بدون تمثيل)	(البأساء): ... (بدون تمثيل).	بأساء: ... (فأخذناهم بالبأساء).
(تبحّح): ... (بدون تمثيل)	(تبحّح): ... (بدون تمثيل)	تبجح... (العالم الحق لا يتبجح بعلمه).
(بَجَّلَ): ... (بدون تمثيل)	(بَجَّلَ): ... (بدون تمثيل)	بجّل... (يبجّل الناس رجال الدين والعلم والخير).

فقد رأينا كيف كان المعجم الوجيز يمثّل للمدخل إذا مثّل له المعجم الوسيط، ويعرض عن التمثيل إذا لم يمثّل الوسيط، فكان المعجمين يستهدفان فئة واحدة من حيث المستوى اللغوي والثقافي. على أن المعجم العربي الأساسي كذلك لم يسلم من محاكاة الوسيط في بعض أمثلته دون مراعاة مدى ملاءمة ذلك للمستوى اللغوي لجمهوره الخاص، كما في المثال الأول في الجدول، الذي تكرر في المعاجم الثلاثة.

ومن الجدير بالذكر أن تفاوت مستويات الفئات المستهدفة في هذه النماذج يتوقع أن يكون له أثره في نوعية الأمثلة التي يكثر منها كل معجم على حدة. ففي دراسة عبد المالك الإحصائية[1] في باب الباء من المعجمين الوسيط والأساسي - مثلا - توصّل إلى ما يأتي:

(١) عبد المالك: المرجع السابق، ص: ٢٥٠. (بتصرف)

المعجم	الوسيط		الأساسي	
عدد الأمثلة	٣٩٩		٧٥٨	
الأمثلة المصنوعة	/١٧٣	%٤٣,٣٥	/٥٣٥	%٧٠,٥٨
القرآن الكريم	/٨٢	%٢٠,٥٥	/١٥٤	%٢٠,٣١
الأمثلة والأقوال المأثورة	/٩٣	%٢٣,٣٠	/٤٩	%٦,٤٦
الحديث الشريف	/٣٩	%٩,٧٧	/١٧	%٢,٢٤
الشعر	/١٢	%٣	/٣	%٠,٣٩

ويمكن الخروج من محتويات هذا الجدول بالملحوظات الآتية:

١- أن الأمثلة المصنوعة في الأساسي أكثر منها في الوسيط. وهذه نتيجة طبيعية نظرا لمتغير الفئة المستهدفة في كل من المعجمين.

٢- أن المعجمين متقاربان جدا من حيث الاستشهاد بالقرآن الكريم. ولعلّ ذلك يعود إلى أن فئة متعلمي العربية المتقدمين في دراستها من غير الناطقين بها أنهم في الأغلب مسلمون، وهدفهم الأول من وراء تعلم هذه اللغة هو استخدامها وسيلة إلى فهم القرآن الكريم، الأمر الذي جعل حاجتهم إلى الأمثلة القرآنية لا تقلّ عن حاجة جمهور المعجم الوسيط.

٣- بناء على الملحوظة الثانية، فليس من الطبيعي قلّة استشهاد المعجم الأساسي بالأحاديث النبوية الشريفة مقارنة بالمعجم الوسيط كما ورد في الجدول.

٤- قد يتبادر إلى الذهن أن حرص المعجم الأساسي على المعلومات الموسوعية (لإشباع رغبة فئته المستهدفة وتلبية حاجتهم لمعرفة الثقافة العربية) يقتضي أن يكون هذا المعجم أكثر من المعجم الوسيط اعتمادا على الأقوال المأثورة في أمثلته، لكن الحقيقة - بعد إمعان النظر - تبقى أن هذه الأقوال المأثورة (الأمثال والحكم) قريبة في طبيعتها اللغوية من الأبيات الشعرية التي لا شك أن المستوى اللغوي لهذه الفئة في الأغلب غير قادر على فك شفرات هذه اللغة الخاصة. على أن ذلك

لا يسوغ هذا التفاوت الكبير في نسبة التمثيل بالأقوال المأثورة في المعجمين، فكل ما يتطلبه الأمر لا يتجاوز مجرّد حسن الانتقاء لأقوال تتلاءم مع المستوى المستهدف.

٥- يبدو من الطبيعي أن تكون نسبة الاستشهاد بالشعر في المعجم الأساسي أقلّ منها في المعجم الوسيط كما ورد في الجدول.

لقد ثبت أن المعاجم العربية الحديثة عموما قد قلّلتْ من الاستشهاد بالشعر إلى أقصى درجة ممكنة على خلاف ما في المعاجم القديمة، إلا أن طبيعة متغير الفئة المستهدفة في المعجم الكبير مع ذلك جعلت هذا المعجم استثناء، حيث "سُلِكَ فيه مسلك القدماء، واستُشهِد ما أمكن على المواد، توضيحا للمعنى وتأييدا للاستعمال، ورُتِّبتْ عند تعددها كما يأتي:

القرآن الكريم- الحديث- النص الأدبي المنثور، ومنه المثل- الشعر."(١). وكان من منهج هذا المعجم أن ينسب الشعر إلى قائله "فإن كان الشاهد الشعري غير منسوب فمنهج المعجم أن ينسب إلى أقدم المصادر التي ذكرته"(٢). ومن أمثلة شواهده المنسوبة في أثناء شرحه لمعاني الباء الجارّة: "١١- التبعيض: بمعنى من، ... وقال أبو ذؤيب الهذلي يصف السحب:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ".

هذا، ولم يقتصر على الشعر القديم في استشهاده، ففي أثناء شرحه لمدخل (الببغاء) مثلا ورد: "... ويطلق على الذكر والأنثى، قال أحمد شوقي يصف دُهْماء الشعب في تقبلهم ما يسمعون:

يا لهُ مِنْ بَبَّغاء عَقْلُهُ في أُذُنيه".

أما في شأن التمثيل بالتعابير السياقية فإن طبيعة متغير الفئة المستهدفة في المعجم العربي الأساسي تقتضي من هذا المعجم عناية خاصة بهذا النوع من الأمثلة

(١) المعجم الكبير (مقدمة)، ص:ف.

(٢) المغاوري، عاطف محمد: نظرات في المعجم الكبير: حرف الجيم، ص:٢٦٥.

التي تعد مُعِينةً لمتعلمي العربية من غير أهلها على حسن استيعاب الدلالات، وإتقان استعمال المفردات العربية في السياقات التداولية المناسبة. ولعلّ مقارنة بين هذا المعجم والمعجم الوسيط في تمثيل كل واحد منهما لبعض المداخل المتكررة فيهما ستُؤكِّد لنا إلى أي مدى نجحتْ لجنة تأليف المعجم الأساسي في تلبية هذه الحاجة لدى الجمهور المستهدف كما في الجدول الآتي:

المعجم الوسيط	المعجم العربي الأساسي	الملحوظة
(الباتر) من السيوف: القاطع.	**باتر** ج بواتر: ١ قاطع "سيف باتر"، ...	لم يمثّل الوسيط للمدخل، ومثّل له الأساسي بتعبير سياقي من شأنه إكساب المتعلم معلومة تداولية مهمة عن المدخل.
(البترول): زيت للوقود والاستصباح، ...	**بترول** ... "برميل بترول"، "شركة البترول الوطنية" I آبار البترول: ... **بترول خام:** ... **تكرير/تصفية البترول:** ... **التنقيب عن البترول:** ... **خط أنابيب البترول** ... **بترولي:** ... I **حقل بترولي/ منطقة بترولية:** ...	عرّف الوسيط المدخل مجرّداً من التمثيل، وأورد الأساسي عنه تعابير سياقية مختلفة بعضها في شكل أمثلة توضيحية، وبعضها في شكل أمثلة تعريفية.
(البَحْث): ...	**بَحْثٌ:** ... I **إدارة/مركز البحوث/الأبحاث:** ... **تحت البحث/قيد البحث:** ...	خلا المعجم الوسيط من التمثيل للمدخل، وأورد الأساسي عنه تعابير سياقية في شكل أمثلة تعريفية لا تكميلية.
(البَحْر): ...	**بَحْرٌ** ... I **بحر الميل:** ... **في بحر:** خلال "تفتح المدارس أبوابها في بحر هذا الأسبوع". **البحر الأحمر:** ... **بحر الظلمات:** ... **بحر العرب:** ... **بحر الغزال:** ...	لم يمثّل الوسيط للمدخل، وأورد عنه الأساسي تعابير سياقية في شكل أمثلة تعريفية، وتعبيرا اصطلاحيا واحدا في شكل مثال تعريفي كذلك وهو قوله (في بحر: خلال ...). على أن إيراد مثل هذا التعبير الاصطلاحي بالنسبة لفئة هذا المعجم محلّ نظر.
(البَخْت): ...	**بَخْتٌ** ...: حظّ I **قليل البخت/ سيئ البخت:** غير محظوظ.	لم يمثّل الوسيط للمدخل، وأورد الأساسي عنه تعبيرين سياقيين في شكل مثالين تعريفيين.
(البادئ): **بادئ الرأي:** ... يقال: فعلته بادئ الرأي.	**بادئ:** ... "ظننت بادئ الرأي أن القصيدة من شعر المتنبي ثم تبين لي خلاف ذلك" I **في بادئ الأمر/ الرأي:** ... **بادئ ذي بدء:** ... "علينا بادئ ذي بدء أن نعترف بالواقع".	اكتفى الوسيط بالتمثيل بتعبير سياقي واحد عن المدخل، وأورد الأساسي عدّة تعابير سياقية في شكل أمثلة تعريفية وتكميلية.

أما التعابير الاصطلاحية فلعلّ طبيعتها المجازية تكفي مسوغاً لعدم إيرادها بالكثرة في المعجم العربي الأساسي، على أن ذلك لا يعذر لجنة تأليف المعجم الوسيط في عدم الإكثار من التمثيل بالتعابير الاصطلاحية؛ فالمستهدف هنا غيره هناك.

أخيراً، يمكن أن نقرّر أن متغيّر الفئة المستهدفة يجب أن يكون له انعكاس في مختلف قضايا تعريف المدلول، فتختلف المعاجم في آليات تعاملها مع هذه القضايا اختلافها في متغيّر الفئة المستهدفة.

نتائج البحث

لقد توصلنا مع هذا البحث إلى أن متغيّر الفئة المستهدفة له انعكاساته في مختلف قضايا التعريف المعجمي، وخصوصاً ما يتعلق منه بتعريف الدالّ والمدلول. ورأينا أن المعاجم العربية الحديثة من خلال النماذج الأربعة لم تعر هذه الإشكالية ما يكفي من العناية العملية في معظم تعريفاتها، فقد كانت تلتزم بها حينا وتتخلّى عنها أحيانًا أخرى.

الخاتمة والمقترحات

حيث إنه قد تبيّن من خلال العرض السابق أن متغير الفئة المستهدفة لم يحظ بالمكانة اللائقة في عملية التعريف من الناحية التطبيقية على الأقلّ، فلا بأس بعرض مجموعات من المقترحات التي يتوقع الباحث أن تسهم في تطوير تعريفات المعاجم العربية الحديثة إزاء قضايا التنوع الفئوي، وتخصّ كل مجموعة من هذه المقترحات صنفاً معيّناً من أصناف المعاجم العربية المختلفة باختلاف الفئات المستهدفة. ولم أخصص المعجم اللغوي العام (المتوسط) بأية مجموعة من المقترحات بحكم أنه يشترك مع المعجم الموسوعي في استهداف فئة المثقفين، مع الاختلاف فقط في الطبيعة الموسوعية للمعلومات المتضمنة في الأخير. وإليكم المقترحات:

أولا: مقترحات لتطوير المعجم العربي الكبير (الموسوعي):

١- إيراد أكبر قدر ممكن من المصادر المختلفة التي وردت في التراث العربي عن الفعل الواحد.

٢- عدم الاقتصار على الجموع المشهورة فقط، بل إيراد أكبر قدر ممكن من الجموع المستعملة في التراث عن المفرد الواحد.

٣- إذا كان المعجم الوسيط معذوراً في عدم نصّه على اللغات التي انحدرت منها بعض الكلمات الدخيلة، فالمعجم الكبير مطالب باستقصاء البحث حول ذلك إلى أقصى درجة ممكنة.

٤- تحرّي أقصى ما يمكن من الدقة والشمول في المعلومات المقدّمة عن المواد الموسوعية.

ثانيا: مقترحات لتطوير المعجم العربي المدرسي:

١- إذا سلّمنا جدلا بعدم حاجة الفئة المستهدفة إلى المعلومات اللغوية في مقدمتي (المعجم الوسيط والمعجم الكبير)، فمن الأفضل إيراد هذه المعلومات في مقدمة المعجم الوجيز الذي يستهدف فئة المتعلمين؛ حيث لا يزعم أحد أن مستخدمي هذا المعجم المتعلمين من أطفال العرب في غنى عن مثل هذه المعلومات.

٢- تنقية هذا النوع من المعجم من المعلومات اللغوية النظرية المتخصصة، صوتية كانت أو صرفية أو نحوية.

٣- التنويه المطّرد بالمعلومات الإملائية التي يحتمل التباسها على الفئة المستهدفة، نحو قضية همزتي الوصل والقطع في كلمات من قبيل (ابن- اسم- اثنان).

٤- سلوك مسلك المعجم العربي الأساسي من حيث الالتزام بما يشبه الكتابة الصوتية المتبعة في المعاجم الأجنبية عند كتابة بعض الكلمات التي تعرّضت للإعلال بالحذف، مثل: (بازٍ (البازي)- بانٍ (الباني)- باغٍ (الباغي) إلخ).

٥- إعادة النص (بصورة مطّردة) على مصدر الفعل المعتلّ الذي لا شك في صعوبة ضبط ظواهره، بغض النظر عن كونه مصدراً للفعل الثلاثي المجرّد أو غيره، نحو: (بان يبين بينا- بان يبون بونا- قال يقول قولا- قال يقيل قيلا- استقرى يستقري استقراء- استقرأ يستقرئ استقراء- استعفى يستعفي استعفاء)، فكلما ورد مصدر من الكلمات التي من هذا القبيل يستحسن النص الصريح على مصدريته للفعل المعيّن.

٦- سلوك منهج المعجم العربي الأساسي بإعادة كتابة اللفظ تأثيليا كلّما تعرّض لعارض إبدال، فيكتب بين القوسين بعد الفعل اضطرب مثلا (اضترب)، وبعد الفعل ازدهر (ازتهر)، وبعد الفعل ازدان (ازْتَيَنَ) وهكذا...

٧- عدم نقل الأمثلة من معجم آخر لا يستهدف الفئة نفسها، بل يجب مراعاة مستوى فئة المتعلمين المستهدفين حين اختيار الأمثلة التوضيحية، ولا يتحقق ذلك دون القيام أو الاطلاع على نتائج دراسات وأبحاث حول التعابير أو التراكيب اللغوية السائدة بين الفئة المعنيّة.

ثالثا: مقترحات لتطوير المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية:

١- دعم هذا النوع من المعجم بالتسجيل الصوتي، ويكون ذلك بإعداد شريط كاسيت يحتوي على جميع مداخل المعجم والشواهد أو الأمثلة التوضيحية لكل مدخل، مسجلة بأصوات عربية مدربة على النطق الصحيح.

٢- تنقيته من المعلومات اللغوية النظرية المتخصصة، صوتية كانت أو صرفية أو نحوية. فحاجة غير الناطقين بالعربية إلى الاستعانة بالتسجيل الصوتي - مثلا - أمسّ بكثير منها إلى المعلومات النظرية التي لا نتوقع أن تحقق للمتعلم العربي فائدة عملية في حسن النطق بالصوت، فضلا عن المتعلم الأجنبي عن اللغة. كما أن إيراد تسعة معان أساسية وأخرى فرعية عن الباء الجارّة في مثل هذا المعجم (المعجم العربي الأساسي) يعد من المزايدة.

٣- التنويه المطّرد بالمعلومات الإملائية التي يحتمل التباسها على الفئة المستهدفة، نحو قضية همزتي الوصل والقطع في كلمات من قبيل (ابن- اسم- اثنان).

٤- إعادة النص (بصورة مطّردة) على مصدر الفعل المعتلّ الذي لا شك في صعوبة ضبط ظواهره، بغض النظر عن كونه مصدراً للفعل الثلاثي المجرّد أو غيره، نحو: (بان يبين بينا- بان يبون بونا- قال يقول قولا- قال يقيل قيلا- استقرى يستقري استقراء- استقرأ يستقرئ استقراء- استعفى يستعفي استعفاء)، فكلما ورد مصدر من الكلمات التي من هذا القبيل يستحسن النص الصريح على مصدريته للفعل المعيّن.

٥- إذا كان مقبولا من المعجمين (الكبير والوسيط) حرصهما على المعلومات التأثيلية (تبعا لمتغير الفئة المستهدفة فيهما)، وخصوصاً ما يتعلق منها ببيان مدى أصالة اللفظ، فلا أعتقد أن الفئة المستهدفة في المعجم العربي الأساسي بحاجة إلى هذه المعلومات التي لا تحقق للمتعلّم العربي (فضلا عن المتعلم الأجنبي) أية فائدة عملية مباشرة.

٦- إرجاء المواد الموسوعية التي تقتضيها طبيعة الفئة المستهدفة في هذا المعجم إلى ملحق خاص بها، شأن المنجد في اللغة والأعلام، بدلا من إقحامها في ثنايا المعجم.

٧- عدم إقحام المعلومات الموسوعية المفصّلة في تعريف بعض المداخل الدالّة على الذوات من الحيوانات والنباتات والأدوات وغير ذلك، فيبدو الأمر كأننا مع معجم موسوعي كبير، لا معجم موجه لغير الناطقين بالعربية.

٨- القيام أو الاطلاع على نتائج دراسات وأبحاث حول التعابير أو التراكيب اللغوية السائدة بين الفئة المعنيّة؛ ومن ثمّ انتقاء الأمثلة المناسبة منها لهذا النوع من المعجم.

٩- كون الفئة المستهدفة في هذا المعجم من الأمم الإسلامية في الأغلب يتطلّب الإكثار من التمثيل بالأحاديث النبوية قدر الإمكان.

هذا، ولعلّ من شأن الإفادة من هذه المقترحات علاج بعض إشكاليات التعريف في الصناعة المعجمية العربية.

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه، توكلت وإليه أنيب.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أبو العزم، عبد الغني: المعجم المدرسي أسسه وتوجهاته، (ط١، مؤسسة الغني، الرباط- المغرب، ١٩٩٧م).

٢. ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، تح: د. مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤م.

٣. بوحوش، الهادي: من قضايا المعجم المدرسي، (مجلة المعجمية، ع/ ٣، ١٩٨٧م).

٤. حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (د.ت).

٥. حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٧٣م.

٦. الحمزاوي، محمد رشاد: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، بيت الحكمة، قرطاج- تونس، ١٩٩١م.

٧. الحمزاوي، محمد رشاد: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، (المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات- بيت الحكمة، ١٩٩١م.

٨. الحمزاوي، محمد رشاد: النص المعجمي في المولدات والأعجميات حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجا، مجلة المعجمية تونس، ع/ ١١، ١٩٩٥م.

٩. دياب، وهيب: المعجم الكبير، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد٥٨، ج/ ٣، ١٩٨٣م).

١٠. السامرائي، إبراهيم وحمد الجاسر: نظرات في المعجم الكبير، (ط١، ١٩٩٤م، الرياض).

١١ . سعيد، محمود شاكر: المستدرك على "المعجم العربي الأساسي"، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع/ ٤١، ١٩٩١م).

١٢ . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد، ج١.

١٣ . الشهابي، مصطفى: ملاحظات شتى على معجمات حديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد٤٩، ج١، ١٩٦٨م.

١٤ . الصوري، عباس: في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، (مجلة اللسان العربي، ع/ ٤٥، ١٩٩٨م).

١٥ . عبد المالك، عبد الله: قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة، (بحث تكميلي غير منشور لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص علوم اللغة العربية)، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٩ /١٩٩٨م).

١٦ . العلمي، إدريس بن الحسن: مع المعجم الوسيط، مجلة اللسان العربي، ع/ ٣٠، ١٩٨٨م.

١٧ . العلمي، إدريس بن الحسن: مع ((المعجم الوسيط)) في طبعته الثانية، مجلة اللسان العربي، ٣٣/ ١٩٨٩م.

١٨ . قاسم، رياض زكي: اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، بيروت، ١٩٨٢م.

١٩ . القاسمي، علي: التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها مجلة اللسان العربي، مجلد ١٧، ج١/ ١٩٧٩م.

٢٠ . القاسمي، علي: الخصائص المميزة الرئيسة للمعجمية العربية، (مجلة اللسان العربي، ع/ ٤٧، ١٩٩٩م).

٢١ . القاسمي، علي: علم اللغة وصناعة المعجم، ط٢، منشورات جامعة الرياض، ١٩٩١م.

٢٢ . القاسمي، علي: ماذا نتوخى من المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى، (مجلة اللسان العربي، ع/ ٢٠، ١٩٨٣م.

٢٣ . القاسمي، علي: المعجم العربي الأحادي اللغة للناطقين باللغات الأخرى، (مجلة اللسان العربي، ع/ ١٦، ١٩٧٨م).

٢٤ . مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الكبير.

٢٥ . مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوجيز.

٢٦ . مجمع اللغة العربيةبالقاهرة: المعجم الوسيط.

٢٧ . محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، ج١، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٦٥م.

٢٨ . مطر، عبد العزيز: المعجم العربي الأساسي إضاءة ونقد، (حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ع/ ١٤، ١٩٩٠م.

٢٩ . المغاوري، عاطف محمد: نظرات في المعجم الكبير: حرف الجيم، (مجلة الدراسات اللغوية، المجلد٧، ع/ ١، ٢٠٠٥م).

٣٠ . نهر، هادي: تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور، مجلة المعجمية- تونس، ع/ ٦، ١٩٨٩م.

٣١ . الودغيري، عبدالعلي: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيّب الشرقي، ط١، منشورات عكاظ، الرباط- المغرب، ١٩٨٩م.

٣٢ . الودغيري، عبد العلي: قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة اللسان العربي، ع/ ٣٣، ١٩٨٩م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Al-kasimi, Ali: The Arabic Lexicography, Al-lisanul Arabiy, 36,1992

2. James Sleed and Gwin Kold: Dr Jonson's Dictionary, The university of Chicago Press, 1955.

3. Malkiel, Yokov: ((Lexicography)) in the leaning of language, Appleton, New york, 1971.